البحث التطبيقي

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

الدراسات العليا

برنامج الماجستير المهني

عنوان البحث باللغة العربية	آليات نشر ثقافة العمل الحر وتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة
عنوان البحث باللغة الإنجليزية	Requirements for spreading the culture of self-employment and establishing small businesses
إعداد	كارم عبد المنعم يوسف
إشراف	الاستاذ الدكتور / محمد نصر فريد

لاستكمال متطلبات

الحصول على الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

مايو 2022

قائمة المحتويات	الصفحة
الكلمات المفتاحية	2
Abstract	2
المقدمة	4
هدف البحث	4
أهمية البحث	5
تساؤلات البحث	5
حدود البحث	5
منهج البحث	5
أدوات الدراسة	5
خطة الدراسة	6
الدراسات السابقة	6-11
المبحث الاول المفاهيم	12
مفهوم العمل الحر	12
مفهوم المشروعات الصغيرة	13
مفهوم المشروعات متناهية الصغر	13
مفهوم المشروع المتوسط	13
أهمية و فوائد العمل الحر	14
مبادى فلسفة العمل الحر	14
خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة	15
دور الثقافة المصرية الغير مشجعة على العمل الحر	16
المبحث الثاني آليات نشر ثقافة العمل الحر	17
أليات متعلقة بالتعليم	17
آليات متعلقة بالمجتمع الخارجي	17
المبحث الثالث بعض التجارب الدولية فى تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة	19
التجربة الالمانية	19
التجربة اليابانية	19
التجربة الكورية الجنوبية	20
التجربة الهندية	21
تجربة بنجلاديش	22
رؤية مصر 2030 وخطتها لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة	25
المبحث الرابع : أهم المبادرات الداعمة للعمل الحر والمشروعات الصغيرة	24-26
ماذا فعلت مصر للعمل الحر والمشروعات الصغيرة	26-29
المبحث الخامس : رؤية مستقبلية لنشر ثقافة العمل الحر	30
التحليل الرباعى swot	30-32
نتائج البحث	33
توصيات البحث	34-35
المراجع	36-37
الملاحق	38

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة - العمل الحر - ثقافة العمل الحر- رؤية مصر2030

الملخص

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وكذا آليات نشر ثقافة العمل الحر وتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة لرصد ما توفره هذه المشروعات للاقتصاد المصري من إيجابيات، باعتبارها أحد دعائم التنمية لإقامة العديد من الكيانات الصناعية و الإنتاجية و الخدمية.....، المستوعبه لجانب كبير من العمالة في السوق المحلي وخلق العديد من فرص العمل، ومن ثم مواجهة تداعيات البطالة والتي وصل معدلها خلال عام 2020 حوالي 8%، وبكل ما يمكن أن يحققه ذلك من تخفيف الضغط على الموازنة العامة للدولة هذا بالإضافة الي معرفة العوائق والتحديات التي تواجه عمل هذه المشروعات، وبالتالى العمل علي ايجاد حلول لها والعمل على دعم وتنمية هذه المشروعات لخلق قدرات تنافسية وانتاجيه لها ، باعتبار ذلك يمثل السبيل الحقيقي لخلق تنمية اقتصادية مستدامة في مصر.،حيث استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي للرد علي تساؤلات البحث بكل ما يتيحه الأخذ بهذا المنهج من تحديد للمفاهيم والخصائص، ورصد للأدوار والنتائج ، و جاءت أهم نتائج البحث أن الدولة لها دور كبير في تنمية ثقافة العمل الحر لدي الشباب من خلال ما تملكه من ادوات تأثير في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والتي أدت الي قلة التوظيف وزيادة نسبة البطالة بين الشباب ويعتبر عامل المخاطرة والخوف من الفشل هو العائق الاكبر لدي الافراد لدخول سوق العمل الحر وجاءت أهم توصيات البحث ضرورة وضع خطة استراتيجية قومية لاصلاح التعليم تركز علي توعية الشباب باهمية العمل الحر وان محيط الاسرة هو المحفز الاكبر للافراد فينبغي عدم التقليل من شأن ممارسة العمل الحر وتوعية وسائل الاعلام للمجتمع المصري بأهمية العمل الحر كحل لمشكلة البطالة مع العرض المستمر للتجارب والنماذج الناجحة في هذا المجال وتفعيل دور المؤسسات الدينية في نشر الوعي بأهمية العمل وضرورته للفرد والمجتمع والتشجيع على ممارسة العمل الحر ونشر ثقافته.

Abstract

The study aims to shed light on the reality of small and medium enterprises in Egypt, as well as the mechanisms of spreading the culture of self-employment and establishing small and medium enterprises, to monitor the positives that these projects provide to the Egyptian economy, as they are one of the pillars of development for the establishment of many industrial, production and service entities..... , absorbing a large part of employment in the local market and creating many job opportunities, and then facing the repercussions of unemployment, whose rate during the year 2020 reached about 8%, and with all that this can achieve in terms of relieving pressure on the state's general budget This is in addition to knowing the obstacles and challenges facing the work of these projects, and therefore working to find solutions to them and working to support and develop these projects to create competitive and productive capabilities for them, as this represents

the real way to create sustainable economic development in Egypt. Where the research used the descriptive-analytical approach to answer the research questions with everything that allows for the adoption of this approach of defining the concepts and characteristics, and monitoring the roles and results, and the most important results of the research came that the state has a major role in developing a culture of self-employment among young people through its tools of influence in In light of the economic and technological changes, which led to a lack of employment and an increase in the unemployment rate among young people, the risk factor and fear of failure is the biggest obstacle for individuals to enter the free labor market The most important recommendations of the research were the need to develop a national strategic plan for education reform that focuses on educating young people about the importance of self-employment and that the family environment is the biggest motivator for individuals. In this field and activating the role of religious institutions in spreading awareness of the importance of work and its necessity for the individual and society and encouraging the practice of self-employment and the dissemination of its culture.

1. المقدمة

واجهت مصر العديد من المشكلات الإقتصادية والتى تأتى فى مقدمتها ارتفاع معدلات الزيادة السكانية والتوسع فى مخرجات التعليم وعدم موائمة أعداد الخريجين لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل والذى أدى بدوره إلى ارتفاع البطالة لذلك أصبح الإهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة و العمل الحر وسيلة ملحه لتحقيق العديد من الأهداف كإصلاح المسار الإقتصادى وتخفيض نسبة البطالة وزيادة فرص العمل وتنويع مصادر الدخل وتنمية الصادرات و تعظيم الاستفادة من الثروة البشرية الهائلة التى حبا الله بها مصر فى مجتمع تزيد فيه فئة الشباب على 65%حيث تلعب ريادة الأعمال وتشجيع الابتكار دورًا مهمًا ومحوريًا فى الاقتصاديات العالمية، حيث تشير بعض التقديرات أن هذه المشروعات تمثل حوالي 90% من أجمالي الشركات العاملة علي مستوي العالم كما تسهم تلك الشركات بحوالي 45% من أجمالي الناتج المحلي العالمي وذلك لكونها تعد من أبرز محركات النمو الاقتصادى ، كما تكتسب ريادة الأعمال أهميتها من قدرتها على إحداث تأثير إيجابى داخل مجتمع الأعمال و تقديم حلول مبتكرة وواقعية للتحديات الاقتصادية ، علاوة على أن مفهوم ريادة الأعمال أصبح مرتبطًا بالدور الذى تستهدفه الدولة فى خططها الاستراتيجية، وهذا ما تمثل فى رؤية مصر 2030، وتبنى برنامج وطنى للإصلاح الاقتصادى والاجتماعى شامل، تتضمن دعائمه الرئيسية تحسين مناخ وبيئة الأعمال، وتشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال وتحفيز الابتكار والإبداع و تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها تدرس موضوع من المواضيع المتجددة والمهمة بالنسبة للحكومات والدول وكونها إنعكاساً لمدى أهمية الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة الاقتصاديات، وبخاصة في ظل تراجع معدلات التنمية الاقتصادية في الكثير من الدول، ومنها مصر، والتي شهدت بيئتها الاقتصادية قدراً كبيراً من التداعيات في كثيراً من الاوقات ، والتي كانت سبباً رئيساً في إنهيار وغلق العشرات من تلك المشروعات وهذا ما يجعلنا في حاجة الي الحديث عن العمل أو الوظيفة والتى تعتبر حلم كل شاب بعد التخرج والذى يتمنى أن تتوافر فى مجال تخصصه وأن يكون مناسبا لها وأن تكون بعائد يكفل له أن يحيا حياة كريمة. ولكن فى الحقيقة يصعب حدوث ذلك نظرا لارتفاع أعداد الخريجين وقلة فرص العمل المطلوبة أو التخصصات النادرة الغير متوفرة فى الخريج, مما يجبر الخريج بالعمل فى غير تخصصه. وحيث أن الوظيفة الحكومية صارت صعبة المنال؛ فيتجه الشباب عند ذلك إلى طريق آخر غير الوظيفة الحكومية وهو الاتجاه إلى العمل الحر كالمشروعات الصغيرة أو العمل الخاص. فمن خلال العمل الحر يستطيع الشباب إثبات ذاتهم وتحقيق ما يحلمون به, ومن خلاله يمكن أن تنخفض نسبة البطالة فى مصر, وبالتالى يتم الحد منها إلى درجة كبيرة. إضافة إلى ما سبق إن ممارسة العمل الحر تؤدي إلى حسن استغلال القدرات والمهارات التي توجد لدى الأفراد بالمجتمع مع استغلال للثروات والموارد المتاحة لأقصى درجة ممكنة مما يحقق تحسين مستوى الحياة وجودتها لدى المواطنين العاملين أعمال حرة ويقلل من الاستيراد للمنتجات المختلفة وتحقيق الاكتفاء الذاتي بالمجتمع مما يحقق له اقتصاد مستقل غير معتمد على الآخرين.

2. هدف البحث

1. إلقاء الضوء على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وكذا آليات نشر ثقافة العمل الحر وتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
2. رصد ما توفره المشروعات للاقتصاد المصري من إيجابيات وبكل ما يمكن أن يحققه ذلك من تخفيف الضغط على الموازنة العامة للدولة.

3. معرفة العوائق والتحديات التي تواجه عمل هذه المشروعات، وبالتالى العمل علي ايجاد حلول لها والعمل على دعم وتنمية هذه المشروعات.

3. أهمية البحث

تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها تدرس موضوع من المواضيع المتجددة والمهمة بالنسبة لكافة الدول كونها إنعكاساً لمدى أهمية الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة الاقتصاديات، وبخاصة في ظل تراجع معدلات التنمية الاقتصادية في الكثير من الدول، ومنها مصر، والتي شهدت بيئتها الاقتصادية قدراً كبيراً من التداعيات في كثيراً من الاوقات ، والتي كانت سبباً رئيساً في إنهيار وغلق العشرات من تلك المشروعات وهنا يمكن القول أن بعض الأدوار التي يمكن أن تلعبها المشروعات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة للتنمية الاقتصادية من خلال ما تحققه من زيادة في متوسط دخول الأفراد، وكذا الزيادة في جانبي العرض والطلب وتنمية الصادرات والمساعدة في حل مشكلة البطالة قد يساعد ذلك من تخفيف الضغط على الموازنة العامة للدولة وتطرقت الدراسة بشكل خاص على أهمية العمل الحر و المشروعات الصغيرة في مصر ودورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وطبيعة التحديات التى تواجهها ، كذلك الجهود المصرية المبذولة لمواجهة تلك التحديات.

4. تساؤلات البحث

تحاول الدراسة الاجابة علي التساؤلات التالية:

- ما هي التجارب الدولية الناجحة وكيف نجحت من أجل تنمية المشروعات الصغير والمتوسطة؟
- ما هي اليات نشر ثقافة العمل الحر و تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما الذي تقوم به الدولة المصرية من أجل نشر ثقافة العمل الحر وتنمية المشروعات الصغيرة؟
- ما هي نقاط القوة ونقاط الضعف الفرص والتهديدات لعملية نشر ثقافة العمل الحر؟

5. حدود البحث

الحدود المكانية : داخل جمهورية مصر العربية

الحدود الزمنية : من 2015 حتي 2021

6. منهج الدراسة

تستخدم الدراسة منهج التحليل الوصفي للرد علي التساؤلات السابقة بكل ما يتيحه الأخذ بهذا المنهج من تحديد للمفاهيم والخصائص، ورصد للأدوار والنتائج ، وأفصاح للمعطيات والآثار، و كشف التحديات والمعوقات، واستخلاص النتائج وتقديم الحلول والتوصيات.

7. أدوات الدراسة :

تم استخدام التحليل الرباعي swot لتقييم الاوضاع الداخلية والخارجية لعملية نشر ثقافة العمل الحر في المجتمع المصري وذلك انطلاقاً مما يوفره هذا الاسلوب من التفكير بعناية ورسم مسار محدد نحو الاهداف بشكل دقيق و اتخاذ قرار سليم ومنطقي مدروس مبني علي استخلاص النتائج والتوصيات من خلال التعرف علي عناصر القوة والعمل علي تطويرها و عناصر الضعف للتعرف علي المشكلة الحقيقية والبدء في علاجها فضلا عن الفرص حتي

يتم الاستفادة منها بشكل فعال واخيراً التعرف علي التهديدات وهي العقبات او المشكلات المحتملة وايجاد حلول لها لانها من الممكن أن تشكل عقبة حقيقية أذا تم اهمالها..

8. **خطة الدراسة :**

مما سبق يمكن تقسيم خطة الدراسة إلى خمسة مباحث ، وذلك على النحو التالى:

المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للدراسة.

المبحث الثاني : أليات نشر ثقافة العمل الحر .

المبحث الثالث : التجارب الدولية في تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الرابع : المبادرات المشجعة علي العمل الحر.

المبحث الخامس: رؤية مستقبلية لنشر ثقافة العمل الحر(النتائج و التوصيات).

9. .الدراسات السابقة

1. (عطيه، 2021)

أستهدفت هذه الدراسة إلقاء الضوء على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر لرصد ما يوفره وجود هذه المشروعات في بنية الاقتصاد المصري من إضافات و تأثيرات إيجابية، باعتبارها أحد قاطرات التنمية الداعمة لإقامة العديد من القواعد الصناعية و الإنتاجية و الخدمية..إلخ، الحاضنة للجانب الأعظم من العمالة المحلية هذا من جانب، ومن جانب آخر معرفة العوائق والتحديات التي تواجه عمل هذه المشروعات، سواء في الجانب التمويلي أو الإداري أو التسويقي، وبالتالى التعرض لما يمكن وضعه من حلول وآليات،وبخاصة المستحدث منها، لمواجهة هذه المعوقات والحد من تاثيراتها السلبية، والعمل على دعم وتنمية هذه المشروعات رفعاً لقدراتها التنافسية والإنتاجية، باعتبار ذلك يمثل السبيل الحقيقي لخلق تنمية اقتصادية مستدامة ، وبخاصة في الدول النامية كمصر وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

أوصت الدراسة:

السعي نحو إنشاء جهاز بحثي يُعني باستكشاف فرص الاستثمارات الجديدة، مع عمل دراسات مسحية للأسواق للتعرف على أنواع المشروعات والصناعات التي تعاني من فجوة وأماكن وجودها ، بحيث يتم توجيه الراغبين في إقامة مشروعات صغيرة أو متوسطة إلي تلك المجالات وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني مع توفير التمويل اللازم لهذه المؤسسات لتقوم باعادة اقراضها للمشروعات ذات الحاجة وتقديم عدد من السياسات التشجيعية الهادفة الى ضمان مشاركة هذه المشروعات في سوق الشراء الحكومي وتوفيق أوضاع المشروعات العاملة في مجال الاقتصاد غير الرسمي و العمل علي نشر ثقافة المشروع الصغير والمتوسطة، وبخاصة بين جموع الشباب والباحثين عن فرص استثمارية جادة إستغلالاً لمدخراتهم المحدودة.

2. (صقر و عبد الحميد، 2021)

تهدف الدراسة إلي التعرف علي العوامل المؤثرة علي التوجه للعمل الحر في مصر، وتحليل العوامل المؤثرة على بيئة الاستثمار والتوجه للعمل الحر بما يمكن من وضع الاليات التي تكفل تحفيز العمل الحر في المجتمع المصري للوصول بالمجتمع إلى مستوى معيشي أفضل ومزيد من النمو. واعتمد البحث على دراسة ميدانية خلصت إلي أن توافر السمات الشخصية ونقص الفرص الوظيفية والرغبة فى الابداع والابتكار هي أهم العوامل الداخلية الداعمة للعمل الحر، بينما اتضح أن أهم العوامل الخارجية هي الاسرة والاصدقاء، ونظم التعليم، ووسائل

الاعلام، والحكومة. واتضح أن 68 %من أفراد العينة ليس لديه مشروع و لا يرغب في العمل الحر بسبب مشاكل التمويل وتعقد الاجراءات. واختتمت الدراسة بتقديم بعض السياسات الواجب اتباعها من قبل الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحفيز العمل الحر في مصر وقد أستخدمت الدراسة المنهجان الوصفي والكيفي.

وأصت الدراسة

يجب تضافر كافة الوزارات تحت مظلة وزارة التخطيط من أجل المحافظة على معدل تزايد رواد الاعمال وتشجيعهم على جميع المستويات الفردية والمتوسطة والكلية. كما يجب وضع استراتيجية التنشئة بواسطة وزارة التعليم وذلك منذ المراحل المبكرة من التعليم لتنمية روح الادخار والتوجه للعمل الحر، بالاضافة إلى رفع مهارات الطلاب الريادية والتوجه للعمل الحر وعلي وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تحسين البنية التحتية التكنولوجية بما يساعد الشباب لبدء المشروعات الرقمية بما يخفض التكلفة ويرفع العائد للمشروع فضلا عن دور البنك المركزي في العمل علي استمرار برامج دعم البنوك من حيث الفائدة ونسب الاحتياطي لتقديم القروض الصغيرة، اما فيما يخص القطاع الخاص يجب زيادة الاستثمار في شركات رأس المال المخاطر لدعم وتمويل الافكار وبصفة خاصة ذات الطابع الابتكار، وذلك بالتعاون مع جهود الوزارات المختلفة مثل وزارة التجارة والصناعة، ووزارة الاتصالات ، قيام جمعيات رجال الاعمال بمزيد من التوعية بالدور المقدم لدعم بيئة التوجه للعمل الحر وريادة الاعمال.

3. (عباس ج.، 2020)

وتهدف تلك الدراسة إلى دراسة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من حيث تعريفها، وخصائصها ، ودورها في التنمية الاقتصادية بشكل عام ، وتطرقت الدراسة بشكل خاص على وضع تلك المشروعات الصغيرة في مصر ودورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، وطبيعة التحديات التى تواجهها ، كذلك الجهود المصرية المبذولة لمواجهة تلك التحديات حيث تساهم المشروعات الصغيرة بشكل كبير فى التنمية الاقتصادية فى معظم دول العالم نظرا لكونها مصدر لتشغيل الشباب وتوليد الدخول والحد من الفقر ، كذلك المساهمة فى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي من خلال المساهمة فى خلق الناتج المحلي وقد تزايدت أعداد المشروعات الصغيرة فى مصر بشكل كبير ، الأمر الذى جعل منها مصدر مهم فى تعزيز التنمية الاقتصادية فى مصر خاصة فى ضوء مساهمتها فى الناتج المحلى الاجمالى بنسبة تصل الى 80 %بينما تسهم فى التشغيل بنحو 75% وتتعدد التحديات التى تواجه المشروعات الصغيرة فى مصر ، وان كان أبرزها مشكلة الحصول على التمويل ، والتسويق الداخلي والخارجي ، وضعف القدرات الفنية والادارية لدى أصحاب المشروعات، وعدم القدرة على إعداد دراسات جدوى ملائمة ،و هيكل إداري وتنظيمي جيد من أجل الحصول على التمويل اللازم ،وارتفاع تكلفة الخدمات المالية المقدمة لهذه المشروعات ،بجانب إحجام عدد من البنوك عن تمويل قطاع المشروعات الصغيرة لضعف جدارتهم الائتمانية. فضلا عن نقص الدعم الفنى والتكنولوجى والترابط مع المشروعات الكبرى ، وهو ما تسعى الحكومة المصرية الى الحد منه من خلال برامج الدعم المالى المتمثلة فى قروض أو مبادرات بعض البنوك ، بالاضافة الى برامج الدعم غير المالى وقد استخدمت الدراسة التحليل الوصفي والاستقرائي لطبيعة المشروعات الصغيرة في مصر.

توصيات الدراسة:

دعم التعليم الريادى من أجل خلق أجيال مؤهلة من رواد الاعمال، ولديهم القدرة علي المنافسة عالميا ، وكذلك تحويل دور الجامعة من التركيز علي التوظيف إلي التركيز علي خلق فرص العمل ،وذلك من خلال إعادة النظر في البرامج االاكاديمية والمقررات الدراسية الحالية ،والعمل علي إدخال برامج ومقررات دراسية مرتبطة بريادة الأعمال لتخريج

طلاب قادرين علي خلق فرص عمل و إنشاء حاضنات المشروعات لمساندة المبادرين من أصحاب المشروعات الجديدة والذين يفتقرون إلى المقومات المادية والادارية لإقامة مشروعاتهم بالاضافة الي تنظيم المعارض المتخصصة لترويج وتسويق منتجات المشروعات الصغيرة وتشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة بأسعار فائدة منخفضة، والتزام المشروعات التي تحصل علي مناقصات حكومية بأن يكون هناك نسبة في المدخلات لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

4. (راضى، و أبو شقة، 2020)

هدف البحث إلى التعرف على مستوى إدارك الخريجين لدور منصات العمل الحر المتمثلة في (اكتساب مهارات العمل الحر، تحقيق الاستقلالية، منح الحرية، نشر ثقافة العمل الحر(، و أثر منصات العمل الحر في الحد من مشكلة البطالة، وتحديد الفروق بين متوسطات استجابات المبحوثين فيما يتعلق بمستوى تحيز الادراك للمتغيرات (النوع –التخصص). تم تطبيق البحث على خريجي البكالوريوس بكلية فلسطين التقنية– دير البلح، واختيرت عينة طبقية عشوائية بواقع (50)خريج من كل تخصص، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأظهرت النتائج أن خريجي الكلية لديهم مستوى إدارك كبير بدور منصات العمل الحر، مع وجود أثر ذو دلالات إحصائية لدور المنصات في الحد من مشكلة البطالة، كما لا توجد فروق تحيز لمتغير الجنس، أما بالنسبة لمتغير التخصص العلمي؛ فلا توجد فروق لدور منصات العمل الحر المتمثل في المحاور (اكتساب مهارات العمل الحر، منح الحرية، نشر ثقافة العمل الحر)؛ بينما توجد فروق في محور(تحقيق الاستقلالية) في الحد من مشكلة البطالة لصالح إدارة الأعمال الالكترونية وقد . وأوصى البحث بإعادة النظر بدور الكلية في نشر ثقافة العمل الحر، وتعزيز دورها في تقديم برامج الدعم الاداري والفني والاستشاري عن طريق الدورات والندوات والمؤتمرات العلمية فيما يتعلق بالعمل الحر والمنصات ذات الصلة، وضرورة توفر بنية أساسية تعليمية وعلمية وتقنية ومعلوماتية حديثة في الكلية تسهم في جودة وكفاءة العملية التعليمية بما يحقق تعزيز العمل الحر، وتحديث المقررات الجامعية.

5. (شومان، 2018)

أوضحت الدراسة أن قطاع المشروعات الصغيرة من أهم القطاعات التي يمكن الاعتماد عليها لقيادة عملية التنمية لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للرؤي الاستراتيجية ذلك لأنها لا تتطلب أستثمارات كثيفة وتساعد في حل مشكلة البطالة وتقليل الفجوة بين مستوي الدخول للطبقات الاجتماعية المختلفة وقد تناولت الدراسة بعض التجارب الدولية والدروس المستفادة من تلك التجارب والتي تتمثل في ضرورة الاهتمام بالتعليم والمؤسسات التعليمية وتدريب العمال لرفع كفاءتهم الانتاجية والعمل علي تدعيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وانتهاج سياسات تتمثل في اعفاءات ضريبية للمشروعات الصغيرة وانشاء وزارة أو هيئة حكومية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وانشاء صندوق لضمان القروض وتقديم التسهيلات لأصحاب هذة المشروعات واصدار التشريعات التي تحقق لها الاستقرار والحماية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة اعطاء المشروعات الصغيرة الاهتمام الجدي والفعال من خلال صياغة السياسات والقوانين الملائمة بحيث تشجع اقامة مثل هذة المشروعات بأعتبارها بارقة للاقتصاد المصري للخروج من الأزمات التي يعاني منها وعلي رأسها مشكلة البطالة وأوصي الباحث أنه من أجل تحقيق ذلك لابد من زيادة دور البنية المؤسسية الداعمة لهذة المشروعات للقيام بتقديم اعفاءات ضريبية مباشرة وغير مباشرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحفيزها وتعزيز قدرتها التنافسية واقامة المعارض المحلية المتخصصة بشكل دائم للترويج وتسويق

منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ولابد من اعتبار التعليم عموما والفني علي وجه الخصوص من وسائل دعم المشروعات وذلك بتقديم برامج تعليمية وتدريبية توافق سوق العمل واحتياجاته, اشاعة وتعزيز ثقافة الريادة في المجتمع المصري ونشر الوعي العلمي المنظم حول أهمية الريادة بإدخال مقررات ريادة الاعمال في المناهج الدراسية.

6. (ابراهيم، 2018)

أوضحت الدراسة أن غالبية الدول بالعالم أدركت أهمية غرس وتنمية ثقافة الريادة والعمل الحر لدى المتعلمين حتى يستطيعوا الإسهام في إحداث التنمية الاقتصادية في المجتمع وأن يتم ذلك في جميع مراحل التعليم المختلفة وقد أستهدفت الدراسة التعرف على مفهوم وفلسفة ثقافة العمل الحر وأهم جوانبها المختلفة و التعرف على الأسباب الداعية لتنمية ثقافة العمل الحر لدى طلاب التعليم الفني و توضيح أهم جوانب (أبعاد) ثقافة العمل الحر المطلوب تنميتها لدى طلاب التعليم الفني في مصر و التعرف على الأدوار التي يجب أن يقوم بها التعليم لتنمية ثقافة العمل الحر لدى الطلاب وقد استخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفي وجاءت نتائج الدراسة الميدانية والتي تم بها التعرف على واقع دور التعليم الفني في تنمية ثقافة العمل الحر لدى طلابه وأوضحت ضعف دور التعليم الفني في القيام بذلك ، وقلة توفر المتطلبات اللازمة للقيام التعليم الفني بدوره في تنمية ثقافة العمل الحر لدى طلابه . ومن ثم توجد فجوة كبيرة بين ما يجب أن يقوم به التعليم الفني من أدوار في تنمية ثقافة العمل الحر لدى طلابه وبين الواقع الميداني ومن ثم جاءت أهمية وضع وبناء خطة استراتيجية مقترحة لتنمية ثقافة العمل الحر لدى طلاب التعليم الفني في مصر في ضوء الإطار النظري والأدبيات التربوية المختلفة وفي ضوء الواقع الميداني بمدارس التعليم الفني ،وأيضا في ضوء نتائج التحليل البيئي لمدارس التعليم الفني.

7. (الخير، 2017)

استهدفت الدراسة تقييم الوضع الحالي لمدى اقبال خريجي الجامعات على ممارسة العمل الحر و التعرف على المعوقات الشخصية والبيئية التي تحول دون انتشار فكرة العمل الحر بين خريجي جامعات حيث أفاد الباحث أن الدراسة جاءت لتساهم بدرجة كبيرة في توجيه فئة الشباب والخريجين نحو بيئة العمل الحر وبالتالي الحد من تأثيرات الارتفاع المستمر في معدلات البطالة وآثارها الاجتماعية الخطيرة، كما تساهم أيضا في تعزيز مفهوم ثقافة العمل الحر بين أفراد المجتمع وقد أوصت الدراسة ضرورة تعزيز الجامعات للتعليم الريادي من خلال اثراء المناهج الدراسية بالمواد التي تحث على ريادة الاعمال وممارسة العمل الحر بالاضافة تحديث المقررات الجامعية الدراسية عن طريق مواكبة التطورات التكنولوجية بحيث توافق متطلبات سوق العمل العالمية لسد الفجوة المهارية بين الخريجين ومتطلبات السوق وتعزيز البرامج التي تقوم بها المؤسسات الدولية والتي من شانها تخفيض معدلات البطالة بين الخريجين "توفير فرص عمل من خلال العمل عبر الانترنت " فضلا عن أن محيط الأسرة هو المحفز الأكبر للأفراد، فينبغي عدم التقليل من شأن ممارسة الفرد لعمله الحر حتى ولو كان العائد المادي منخفض ودون الطموحات في البداية, توعية وسائل الاعلام للمجتمع بأهمية العمل الحر كحل دائم لمشكلة البطالة مع العرض المستمر للتجارب والنماذج الناجحة في هذا المجال, سوق العمل الحر شديد المنافسة، وعليه ينبغي على الأفراد تطوير مهاراتهم ومواكبة آخر ما توصلت له التكنولوجيا الحديثة في تخصصاتهم من أجل المنافسة والنجاح في السوق.

8. (شحاته، 2016)

درست دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة كسلاح للقضاء علي البطالة حيث أنها تعمل علي خلق فرص عمل تمتص جزء من البطالة والحد من الطلب المتزايد علي الوظائف الحكومية مما يساعد الدول التي تعاني من وفره العمل وندرة رأس المال علي مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف رأس مالية عالية ستوفر هذة المشروعات فرص عديدة للعمل لبعض الفئات وبصفة خاصة الاناث والشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين بعد للانضمام للمشروعات الكبيرة والقطاع المنظم بصفه عامة. واما عن المعوقات التي تواجه هذة المشروعات, من الناحية التنظيمية أن هذة المشروعات ترتبط بجهات مختلفة كالوزارات المعنية, كوزارة الصناعة والتجارة والاتحادات كالاتحاد العام للحرفيين والغرف الصناعية والزراعية والتجارية والجمعيات التعاونية للحرفيين والبلديات مع غياب العلاقة التنظيمية المباشرة بين تلك الجهات المتعددة أما من الناحية القانونية: فأن التشريعات والقوانين المنظمة لهذه المشروعات لازالت في وضع لا يسمح لنا بالقول بأنها وسيلة تحفيز لنشاط هذه المشروعات خاصة تلك التي وضعت منذ فتره طويلة.

ومن الناحية المالية: العلاقة بين البنوك والمشروعات الصغيرة والمتوسطة فيها الكثير من الاشكالات فيما يتعلق بالضمانات, فترات السداد, الاجراءات البيروقراطية. وتوصي الدراسة بالعمل علي تغير القيم والاتجاهات بالتخلي عن الوظيفة الحكومية والاقبال علي العمل الحر, توفير المعلومات والبيانات عن قطاع المشروعات الصغيرة, وضع سياسة عامة واضحة ومحددة الاهداف, التنسيق بين مختلف المشروعات الصغيرة, الي جانب تقديم التمويل الكافي, أن تقدم الحكومة الحوافز المناسبة لاصحاب المنشأت في هذة الصناعات لتشغيل الشباب وجعل الحصول علي هذه الحوافز مشروطة بتوفير فرص عمل للشباب المؤهل والمعد لسوق العمل في المجالات الصناعية المختلفة, توفير التدريب للكوادر العاملة في هذة المشروعات.

9. (الشربيني ، 2016)

تمثلت مشكلة الدراسة في غياب الثقة بين العاملين في القطاع غير الرسمي والحكومة كذلك استراتيجيات الاتصال بين هذا القطاع والحكومة, وثوابت الاندماج الكامل للقطاع غير الرسمي للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في الاقتصاد الرسمي, واستهدفت الدراسة مستقبل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد القومي لمصري, وأهميتها بالنسبة للمصر, كذلك التعرف علي أهم تجارب الدول في دمج القطاع غير الرسمي مع القطاع الرسمي. هذا وقد أوصت الدراسة بضرورة أدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي, تغير وجهة نظر الحكومة في طريقة التعامل مع العاملين بهذا القطاع, كذلك تسهيل القواعد لانشاء المشروعات متناهية الصغر والصغيرة, وزيادة مساهمة المؤسسات المعنية مثل الجامعات ومراكز البحوث في تطوير القدرات الفنية الادارية للعاملين بهذة المشروعات كذلك محاولة دعم تسويق منتجات هذه المشروعات والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة التي نجحت في هذا المجال لاخذ العبر ومحاولة تطبيقها في مصر.

10. (الاسرج، 2010)

يقف التشغل علي رأس التحديات التنموية للأقطار العربية قاطبة كونها معدلات بطالة من بين الاعلي علي مستوي العالمي, فمشكلة التشغيل والبطالة في الدول العربية بلغت حدا بجعل منها محور التنمية ليصبح دعم التشغيل وتخفيض نسبة البطالة الهدف الاسمي بكل جهد تنموي ومجال تعاون عربي لان المشكلة تمس الجميع دون استثناء.

فالدول العربية تعاني من مشكلة البطالة التي تقدر معدلاتها بنحو 24% وترتفع التقديرات في بعض الي 32% ويزداد التحدي الذي يواجه الدول العربية بملاحظة أن أكثر من 50 مليون من الشباب العربي سيدخلون سوق العمل بحلول 2010 و حوالي 100 مليون بحول 2020وهناك حاجة لخلق حوالي 6 مليون وظيفة جديدة ويمكن لارتفاع معدلات البطالة بشكل مستمر أن يعيق النمو الاقتصادي والتنمية العادلة المستدامة وأن يساهم في حدوث نزاعات واضطربات اجتماعية.

وقد أوصي البحث بالارتقاء بنوعية التعليم والتدريب في الدول العربية بغية توفير المهارات المطلوبة للاحتياجات المتطورة لسوق العمل وتعزيز امكانية استكمال الدراسة وحث مشاركة القطاع الخاص في تصميم المناهج وتحديد متطلبات التدريب واحتياجاته واضفاء المزيد من المرونه علي تشريعات سوق العمل وتشجيع المبادرات الاقليمية والدولية لتبادل المعلومات والخبرات وتنسيق استراتيجيات التشغيل خاصة في مناطق التكامل الاقتصادي وانشاء بنك عربي مشترك للمشروعات الصغيرة أو مؤسسة تمويل عربية للعمل علي تعبئة الموارد التمويلية وينظم تدفقاتها اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق خطة معينة للأولويات.

11.(القصاص، 2008)

أستهدفت الدراسة التعرف على الأدبيات الخاصة بطبيعة العمل الحر ومدى فعالية دور العمل الحر فى توفير فرص عمل للشباب والتعرف على الوسائل المتبعة لتنمية قدرات الشباب للتوجه نحو العمل الحر بالاضافة الي رصد المشكلات التى تعوق العمل الحر و التعرف على الأساليب المستقبلية لتذليل العقبات التى تواجه العمل الحر وجاء الإطار المنهجي للبحث استطلاعي تفسيري لأنه يتناسب مع الظاهرة موضوع البحث. وقد تم تطبيق عدد 40 دراسة حالة متعمقة ونوه الباحث أنه جاءت أهمية دراسة العمل الحر من منظور شمولى يرصد جملة الأبعاد والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على مستوى المجتمع المصرى فى ظل تراث ثقافى متحيز ضد العمل الحر, ويؤكد من خلال أمثاله الشعبية على أهمية ودور العمل الحكومى فى معتقدات الناس (إن فاتك الميرى؛ اتمرغ فى ترابه). كما افاد الباحث أنه من الملاحظ أن العامل البشرى يمثل قوة العمل والانتاج؛ لذا تأتى أهمية تنمية رأس المال البشرى – الذى يفوق فى أهميته تنمية رأس المال المادى – من حيث الإعداد والتدريب إلى أن يصبح قادرا على العمل المنتج. إلا أنه فى سبيل الحصول على عمل يواجه صعوبات ومخاطر نتجت عن ارتباط السياسات الوطنية مع المتغيرات الدولية, لذا فهو أكثر تعرضا للبطالة بأنواعها, فى حالة اعتماده جزئيا أو كليا على التوظيف الحكومى. وجاءت توصيات الدراسة في ضرورة تنمية ثقافة ومفهوم "الشراكة" Partnership والاستراتيجيات اللازمة للشباب والافعال التى تعزز اختيار العمل الحر كبديل مناسب وكمهنة مستقبلية و تقديم المساعدة الضرورية للشباب لبدء العمل الحر ، بما فى ذلك الممارسات العملية التى تخلق بيئة معززة تدعم وتشجع الشباب على التفكير فى العمل الحر و توفير الفرص للشباب العاملين فى المجال للارتباط ببعضهم وعمل شبكات تربطهم وتعززهم و التركيز على تطوير العمل : حيث يخاف الكثير من الشباب العاملين فى العمل الحر من التوسع فى مشروعاتهم لان ذلك يتطلب مهارات اضافية ومعرفة وتوجهات جديدة . لذلك فإن هناك حاجة لمساعدتهم فى اجتياز هذه الخطوة الهامة .

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للدراسة

1-1 : ما هو العمل الحر

تعددت تعريفات العمل الحر ولا يوجد اتفاق حول تعريف العمل الحر أو كيفية قياسه، وهو المشروع الاقتصادي الخاص الذي ينتج سلعة أو يقدم خدمة أو تجارة ويسمى مشروعا حرا ، ناتج عن حرية اختيار صاحبه أو أصحابه لنوعيته وسماته وعدم فرض أي جهة خارجية على ذلك المشروع نوع نشاطه، أو مخرجاته أو أهدافه وسياسته وخططه أو نوعية المعلومات أو العمال أو النظم الإدارية والفنية به. (ابراهيم، 2018)

كما يعرف العمل الحر بأنه كل نشاط يقوم به الفرد عضليا أو عقليا مقابل عائد مادي إشباعا لرغباته وتلبية لاحتياجاته الحياتية المتنوعة لتوفير حياة كريمة له.

كما يعرفه الصندوق الاجتماعي للتنمية على "أنه هو المشروع الاقتصادي الخاص بالفرد الذي ينتج سلعة أو يقدم خدمة أو تجارة ، ويسمي مشروعا أو عملاً حرا بسبب اختيار صاحبه لنوعيته وسماته ، وعدم تمكن أي جهة خارجية من فرض نوع النشاط أو المخرجات أو الأهداف أو السياسات أو الخطط أو المعدات أو العمالة أو النظم الإدارية الفنية المتعلقة بالمشروع. (الجندي، 2008)

ونظرا لتداخل مفهوم العمل الحر مع بعض المفاهيم الأخرى فسيتم توضيح الفرق بين العمل الحر وريادة الأعمال:

1-2: **هناك تشابك وتداخل بين مفهوم العمل الحر وريادة الأعمال** رغم وجود اختلاف نسبي بينهم، حيث إن العمل الحر أعم وأشمل من ريادة الأعمال حيث إنه يتضمن أعمال تقليدية وإبداعية ريادية، أما ريادة الأعمال فتشمل الأعمال الابتكارية والإبداعية التي تحمل في طياته المبادرة وتتطلب دعما ماديا ومعنويا من الجهات الرسمية لتشجيع الرياديين على إنجاز وتحقيق أفكارهم وتحويلها إلى واقع ملموس..وهناك من يرى أن الشخص قد يقيم عملاً حرا صغيرا ويكفيه ماليا ويظل هذا العمل صغيرا يبقيه على حاله بدون تغيرات تذكر لعشرة سنوات أو أكثر، هذا الشخص يفتقد لمهارات الريادة التي تعتبر اليوم ضرورية لتنشيط الاقتصاد ، وبالتالي الريادي هو الشخص الذي يقيم المشروع ويحوله إلى عمل كبير نشط.

وبالتالي يمكن القول أن صاحب العمل الحر هو من يقيم العمل وقد يكون هذا العمل مشروعا صغيرا أو متناهي الصغر وقد يظل هذا العمل على حالته كما هو سنوات دون تطوير أو تقدم ، ولكن في حالة امتلاك صاحب العمل للسمات والقدرات الريادية فإنه يتحول بعمله الصغير أو متناهي الصغر إلى مشروع متوسط ثم مشروع كبير الحجم , وفي هذه الحالة يطلق عليه شخص ريادي وقد اقتحم مجال ريادة الأعمال التي تأخذ حجم أكبر تتطلب فيه موافقات وإجراءات رسمية وقانونية بشكل أوسع وتتطلب رأسمال كبير. (ابراهيم، 2018)

1-3: يفرق البنك الدولي Bank World The بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر طبقاً لأعداد العمالة بتلك المنشآت (اشرف ابراهيم عطية، 2021، صفحة 17)

فالمشروع الصغير Business Small هو الذي لا يتعدى عدد عماله خمسون عاملاً، ولا تتعدى جملة أصوله ومبيعاته السنوية عن نحو ٣ مليون دولار

المشروعات متناهية الصغر Business Micro هي المشروعات التي لا يتعدى عدد عمالها عشرة عمال، ولا تتجاوز جملة مبيعات كل منها سنوياً مائة ألف دولار، ولا يزيد إجمالي قيمة الأصول فيها عن عشرة آلاف دولار.

المشروع المتوسط Business Medium فهو ذلك الذي يعمل به حتى ثلاثمائة عامل، ولا يتعدى إجمالي أصوله ومبيعاته عشرة ملايين دولار

1-4: **تعرف منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو" المشروعات الصغيرة** بأنها " تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسئولية بأبعادها الطويلة الاجل "الاستراتيجية" والقصيرة الاجل "التكتيكية"، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 الي 50عامل كما يعرف البنك الدولي "المشروعات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال بالمشروعات البالغة أو المتناهية الصغر, والتي يعمل فيها بين 10 و 50 عامل بالمشروعات الصغيرة, وتلك التي تزيد فيها العمال بين 50 و 100 عامل بالمشروعات المتوسطة.

1-5: **وتعرفها منظمة العمل الدولية** بأنها تلك المشروعات غير المسجلة لدى الأجهزة الحكومية أو الإحصاءات الرسمية غالباً، والتي تقوم بإنتاج وتوزيع سلعاً وخدمات، وتتألف من منتجين مستقلين يستخدمون عادة إما عمال من العائلة أو مستأجرون وحرفيون آخرون، وتعتمد في الغالب على رؤوس أموال غير ثابتة، وتكتسب بالتالي دخولاً غير منتظمة وتهيئ فرصاً للعمل غير مستقرة .وتعد تلك المشروعات صغيرة – طبقاً لتعريف المنظمة – متى لم يتجاوز عدد عمالها عشرة عمال، ومتوسطة متى لم يزد عدد عمالها عن تسعة وتسعون عاملاً، وكبيرة متى زاد عدد العمال عن ذلك.

1-6 : **وفي مصر، وبناءً على قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠** ، تعرف المادة الأولي من القانون ، في فقرتها الخامسة المشروعات المتوسطة بأنها "كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوي 50 مليون جنيه ولا يجاوز ٢٠٠ مليون جنيه، أو كل مشروع صناعي حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال (5)ملايين جنيه ولا يجاوز ١٥ مليون جنيه. أو كل مشروع غير صناعي حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال (3)ملايين جنيه ولا يجاوز (5)ملايين جنيه .أما المشروعات الصغيرة فتعرفها الفقرة السادسة من القانون بأنها "كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوي مليون جنيه ويقل عن (50) مليون جنيه، أو كل مشروع صناعي حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال (50)ألف جنيه ويقل عن (5)ملايين جنيه. أو كل مشروع غير صناعي حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال (50)ألف جنيه ويقل عن (3)ملايين جنيه . بينما تأتي الفقرة السابعة مُعرفةً المشروع متناهي الصغر بأنه "كل مشروع يقل حجم أعماله السنوي عن مليون جنيه، أو كل مشروع حديث التأسيس يقل رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال عن (٥٠) ألف جنيه.

ويعد المشروع حديث التأسيس متى لم يمض على تأسيسه أو تسجيله أو مزاولة نشاطه أكثر من سنتين. (يوسف، 2021)

1-7: أهمية العمل الحر

بدأ الاهتمام بالعمل الحر منذ الأزمات الاقتصادية التى حدثت فى منتصف ونهاية عقد السبعينات كوسيلة للإسهام فى النمو الاقتصادى. وقد أسهمت عوامل كثيرة فى هذا التحول نحو الاهتمام بالعمل الحر مثل:التغيرات البنيوية التى ظهرت من جراء التحول من التصنيع الى الخدمات, وإقصاء العديد من موظفى الشركات ودفعهم للتقاعد, وإدراك أهمية المشروعات الصغيرة والعمل الحر كمصدر هام للوظائف, والدور المحتمل لعمل النساء فى مجال العمل الحر. (القصاص، 2008)

وقد أدى ذلك إلى وضع سياسات تهدف لتعزيز العمل الحر بين العاطلين فى معظم الدول المتقدمة.

1-8: ويمكن ايجاز بعض فوائد العمل الحر في الاتي:

- بناء الثقة لدى الشباب وتعميق روح الاعتماد على الذات وخلق الطموح لديهم في اقتحام العمل الحر
- رفع المستوى المهاري والمعرفي للعنصر البشري مما يساعدهم علي المنافسة في سوق العمل وثقل شخصية الفرد من خلال تعلم فن التعامل مع الأخرين ورفع الرصيد الاخلاقي فالعمل بشكل عام يعمل علي تهذيب النفس البشرية .
- توفير فرص عمل والتخفيف من مشكلة البطالة خاصة في ظل التطور التكنولوجي الذي اتاح لفئات الخرجين فرصة عمل عن بعد بأجور مجزية تعينهم علي متطلبات الحياة وتغنيهم عن الوظائف التقليدية والروتينية.
- إيجاد تغيير جذري في الهياكل الاقتصادية الإنتاجية لتحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع ككل.
- العمل الحر يخفف الاعباء والضغوط علي الحكومات التي تضطر الي دفع مبالغ باهظة سنوياً كمساعدات إجتماعية للعاطلين عن العمل.
- تحسين المستوى الاجتماعي للأفراد والاندماج في المجتمع.
- تحقيق دخل مستمر وتمكين الشباب من العيش الكريم لهم ولعائلاتهم._(ابراهيم، 2018)

1-9: وتقوم فلسفة العمل الحر على عدة مباديء أساسية منها:

- الحرية: وتتمثل في اختيار النشاط ونوعه ومكانه وزمانه وتملكه وإدارته وتطويره
- الإبداع والابتكارية: من خلال قيام الفرد بإطلاق أفكار غير تقليدية وتنمية الحس الإبداعي، لتوليد أفكار ريادية جديدة.
- التنافسية: وتتمثل في تحسين المنتج بصفة مستمرة لكي يسوقه ويتغلب على متغيرات السوق
- الدينية: من خلال غرس الوعي الديني بقدسية العمل وإتقانه كفرض عين على الفرد لخدمة المجتمع.
- الثقافية: من خلال إحداث التغيير الثقافي من تغيير النظرة المتدنية للعمل اليدوي والحر في المجتمع من خلال التوعية بأهمية وفوائد العمل الحر
- النمذجة: وذلك بتقديم نماذج ناجحة في مجال العمل الحر ليقتدي ويحتذي بها الشباب .

ويضاف إلي ما سبق بعض المباديء الأخرى وهي المباديء الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية

- الاقتصادية: وتتمثل في ضرورة النظر للعمل الحر بأنه من أهم دعائم الاقتصاد الوطني، ولا يوجد اقتصاد واحد كل مستثمريه كبار رجال الأعمال ، حيث تشكل مشاريع الشباب الصغير ما نسبته 90 % تقريبا من إجمالي المنشآت في العالم وتوظيف ما يناهز 50 %إلى 60 %من القوى العاملة في العالم.
- التكنولوجية: حيث إن العمل الحر أصبح يعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا الحديثة في الدعاية لهذا العمل وتسويق منتجاته وذلك عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة وساعد على ذلك أن الشباب يلجأ لها كطريقة سهلة للتسوق والحصول على مستلزماتهم
- الاجتماعية: حيث تقوم ممارسة العمل الحر على العلاقات الاجتماعية والتواصل الاجتماعي بين صاحب العمل والعملاء المستفيدين منه، يترتب على ممارسة العمل الحر العديد من المزايا الاجتماعية بالإضافة للعوائد الاقتصادية منها القضاء على البطالة والزواج وبناء الأسرة والقضاء على الفراغ ومحاربة التشدد والحفاظ على التماسك الاجتماعي والأسري بالمجتمع ونبذ العنف مما يحقق الاستقرار الأمني والسياسي بالدرجة الأولى وقد أدى الاهتمام بالعلاقات الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي وأهميته للعمل الحر إلى ظهور مصطلح جديد يسمي التنشئة الاجتماعية للعمل الحر

10-1: خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتعدد خصائص المشروعات الصغيرة وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

أ- القدرة على جذب المدخرات والمرونة في الانتاج ولا تتطلب الصناعات الصغيرة رأس مال كبير لانشائها مما يسهل تجميع المدخرات وتوجيهها للاستثمار في هذه النوعية من المشروعات، خاصة وأنها تتميز بقلة مخاطر الاستثمار ،كما أنها تتميز بالمرونة في إمكانية تغيير المنتجات الصناعية وبخاصة المنتجات التي تتعلق بأذواق المستهلكين، مما يجعلها تتجاوب بسرعة مع احتياجات السوق مما يعطيها القدرة على الابداع في الانتاج.

ب- سهولة الانشاء والتشغيل حيث تمثل سهولة الانشاء والتشغيل في الصناعات الصغيرة في انخفاض التكلفة، وبالتالي إيجاد منافسة بين المصانع لاثبات وجودها واستمرارها

ت- تركيز الادارة في المالك حيث في معظم المصانع الصغيرة يكون الملاك هو المدير مما يجعل اتخاذ القرار أكثر سهولة ومرونة وإجراءات العمل أكثر بساطة، وبالتالي يشجع ذلك على سرعة دورة العمل داخل المصنع.

ث- الارتباط بالسوق المحلي و غالبا ما تنشأ هذة المصانع في مناطق جغرافية ليست بالكبيرة لهذا فأن نشاطها يكون محصورا في هذه المناطق وبالتالي تكتسب خبرة في التعامل مع السوق المحلي وتعمل عل تلبية الطلب حسب الظروف. (يوسف، 2021، الصفحات 14-15)

ج- تدني قدرتها الذاتية على التطوير والتوسع في ظل إغفال وإهمال الجوانب البحثية والتطويرية

ح- استخدامها لفنون إنتاجية بسيطة نسبياً تتميز عادة بارتفاع كثافة العمل مما يجعلها أكثر ملاءمة للدول النامية التي تعاني من وفرة الأيدى العاملة وندرة رأس المال، ومن ثم فهي تمثل عاملاً إيجابياً في مواجهة مشكلات البطالة في هذا الجانب،

خ- تمثل هذه المشروعات صناعات أو قواعد إنتاجية مكملة للصناعات الكبيرة، بل ومغذية لها

د- مع ضعف القدرة التمويلية لتلك المشروعات وتدني حجم المدخرات للمستثمرين فيها، فإنها عادة ما تعتمد – وبشكل مكثف – على الخامات الأولية المحلية، مما يساهم في خفض التكلفة الإنتاجية، وبما يعكسه ذلك من انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء تلك المشروعات، أي إنخفاض معامل رأس المال/العمل. (اشرف ابراهيم عطية، 2021)

11-1: دور الثقافة المصرية الغير مشجعة علي العمل الحر

يعاني المجتمع المصرى من تراث ثقافى متحيز ضد العمل الحر, ويمكن تأكيد ذلك من خلال أمثاله الشعبية على أهمية ودور العمل الحكومى فى معتقدات الناس (إن فاتك الميرى؛ اتمرغ فى ترابه) وهناك اتجاهات بالمجتمع مقاومة وسلبية تجاه العمل الحر وممارسته في المجتمع وتفضيل العمل الحكومي وخاصة لدى فئة الشباب وهذا الموروث الثقافي موجود لدى الآباء والأمهات ويتم نقله للأبناء بشكل تلقائي مما يجعل لديهم تلك القيم والاتجاهات السلبية والخوف من العمل الحر وممارسته فضلا عن "ثقافة العيب" والتي هي من أسباب عزوف الكثير من الشباب عن الأعمال الحرة وانتظار الوظيفة الحكومية "الميري"، حيث ينظر المجتمع للشباب العاملين في الأعمال البسيطة كسائق أو عامل أو أي مهنة حرة باستخفاف كبير مهما كانت شهادة هذا الشاب، لذا يتجه تفكير الكثير من الشباب الي العمل الحكومي ويعتبرونه الأمان والاستقرار لحياته.

و تشير الدراسة التطبيقية لمها عبد المجيد 2015 أن عينة الدراسة توضح أن عوامل التأثير الايجابي للأسرة في تشجيع أبنائها علي العمل الحر تمحورت حول الدعم المادي بنسبة 67 ،%بينما تمحورت عوامل التأثير السلبي حول غياب الدعم المعنوي و غياب التوجيه والارشاد الاسري المطلوب بنسبة 36 ،%بالاضافة إلي بروز عامل تمجيد غياب الدعم المعنوي، وأيضا العمل الحكومي كدور سلبي للأسرة والاقارب في توجيه الابناء نحو العمل الحر بنسبة 68.8 %مما يدل علي غياب الوعي الاسري بمتطلبات العصر ومتغيراته، بالاضافة إلي تقدم عامل الخوف علي الابناء من المخاطر ضمن أسباب ومظاهر الدور السلبي للأسرة في توجيه أبنائها نحو العمل الحر بنسبة 44 ،%وخلصت الدراسة إلي أن أساليب التنشئة الاجتماعية التي تتبعها غالبية الاسر المصرية تفتقر إلي تنمية روح الاستقلال والقدرة علي المخاطر. (صقر و عبد الحميد، 2021)

لذلك نحن بحاجة كبيرة لتغيير ثقافة الشعب بالكامل وتغيير نظرتهم للعمل الحر، والنظرة المتدنية للعمل اليدوي والحر في المجتمع من خلال التوعية بأهمية وفوائد العمل الحر, وذلك لن يتم إلا من خلال تغير طريقة التعليم، حتى يتخرج الطالب من الجامعة لديه ثقافة تسمى بثقافة العمل الحر أو "البيزنس"، ويكون لديه طموح وثقة لإثبات ذاته وبدأ حياته المهنية بنفسه، وعدم انتظار العمل الحكومي، وايضا لابد من تغيير إستراتيجية التعليم والإعلام وعمل برامج إعلامية تنشر الأعمال الجديدة وتقدم أفكارًا صحيحة ومحفزة للعمل تجعل الشباب يغيرون تفكيرهم حتى يعرف الشباب كيفية الاعتماد على النفس وعدم الاعتماد على الحكومة باعتبارها الأب والأم لهم، الذي عليه أن يوفر كل شيء. (صقر و عبد الحميد، 2021، صفحة 61)

المبحث الثاني: آليات نشر ثقافة العمل الحر

2-1: أولا: آليات متعلقة بالتعليم:

يجب أن تسخر كل مكونات النظام التعليمي من أجل تنمية ثقافة العمل الحر لدى الطلاب ومنها ما يلي:

1. المناهج الدراسية يجب أن توظف من أجل نشر ثقافة العمل الحر لدى الطلاب ويحتوى المنهج الدراسي علي موضوعات دراسية عن العمل الحر وأهميته وأنواعه، مميزاته، متطلبات ممارسته من مهارات ومعلومات ومعارف وكيفية تسويق المنتجات وغيرها من المعارف والمهارات.
2. استراتيجيات وطرق التدريس حيث يجب أن تعمل على بث روح المبادرة والإقدام لديهم ، ويشجع أيضاً على الابتكار والإبداع لأهمية وضرورة كل ذلك لمجال العمل الحر وممارسته.
3. "توفير التكنولوجيا الحديثة من أجل تعريفهم بالمنصات الرقمية للعمل عبر الإنترنت ومواقع العمل المختلفة ، وكيفية الاستفادة منها وتوظيفها في العمل الحر لأنهم سوف يحتاجون لها في يوم ما بعد التخرج.
4. علي مستوي المعلمين لابد من اكسابهم الخبرة التي تؤهلهم في نقل خبراتهم الي الطلاب والاعتماد على الأسلوب العملي أكثر من النظري والمواد النظرية مما يجعل هناك مهارات وقطع ناقصة يتعلمها الطلاب وتلزمهم لبدء العمل الحر أو النشاط الخاص به.
5. غرس الثقة في نفوس الطلاب وتعظيم شأن العمل الحر في نفوسهم وتوجيههم لممارسة التدريبات العملية والمهنية بحب وشغف بالاضافة الي المعرفة التامة بأهم السمات الشخصية المطلوبة لممارسة العمل الحر ومحاولة تعريف الطلاب بها وتدريبهم عليها مثل الإقدام والمخاطرة والصبر والمثابرة والقدرة على تنظيم الوقت وإدارته وكل من السمات التي تلزم للعمل الحر.

2-2: ثانياً: علي مستوي المجتمع الخارجي

1. إن المدرسة بكل ما فيها من مناهج وأنشطة ومعلمين لا تستطيع أن تقوم بمفردها بكل الجهد المطلوب لنشر ثقافة العمل الحر لدى الطلاب ، ولابد أن تقوم كل مؤسسات المجتمع المحيط بالمدرسة بدور كبير في مساعدتها في نشر وتنمية ثقافة العمل الحر لدى طلابها.
2. العمل علي أصلاح القيم والاتجاهات السلبية للمجتمع والتي تعوق كل ما تسعى المدرسة لفعله حيث توجد عدة دراسات تؤكد وجود اتجاهات بالمجتمع مقاومة وسلبية تجاه العمل الحر وممارسته في المجتمع وتفضيل العمل الحكومي وخاصة لدى فئة الشباب وهذا الموروث الثقافي موجود لدى الآباء والأمهات ويتم نقله للأبناء بشكل تلقائي مما يجعل لديهم تلك القيم والاتجاهات السلبية والخوف من العمل الحر بالإضافة أيضا للدور السلبي لجماعة الرفاق في تخويف زملائهم من العمل الحر وممارسته حيث تشير الدراسة التطبيقية لمها عبد المجيد 2015 أن عينة الدراسة توضح أن عوامل التأثير الايجابي للأسرة في تشجيع أبنائها علي العمل الحر تمحورت حول الدعم المادي بنسبة 67 %بينما تمحورت عوامل التأثير السلبي حول غياب الدعم المعنوي و غياب التوجيه والارشاد الاسري المطلوب بنسبة 36 %بالاضافة إلي بروز عامل تمجيد غياب الدعم المعنوي، وأيضا العمل الحكومي كدور سلبي للأسرة والاقارب في توجيه الابناء نحو العمل الحر بنسبة 68.8 %مما يدل علي غياب الوعي الاسري بمتطلبات العصر ومتغيراته، بالاضافة إلي تقدم عامل الخوف علي الابناء من المخاطر ضمن أسباب ومظاهر الدور السلبي للأسرة في توجيه أبنائها نحو العمل الحر بنسبة 44 %وخلصت الدراسة إلي أن أساليب التنشئة الاجتماعية التي تتبعها غالبية الاسر المصرية تفتقر إلي تنمية روح الاستقلال والقدرة علي المخاطر.

3. مساهمة أصحاب الأعمال الحرة بعمل زيارات لطلاب المدارس والسماح بتدريبهم بمشروعاتهم "وذلك لإكساب الخبرات و المهارات التقنية اللازمة لممارسة العمل الحر.
4. احتواء الدورس الدينية بدور العبادة على القيم والاتجاهات الداعمة لممارسة العمل الحر والحث عليه.
5. أن تتضمن البرامج الإعلامية بالإذاعة والتليفزيون والفضائيات المختلفة على برامج عن العمل والإنتاج وأهمية الأعمال الحرة لاقتصاد الفرد والمجتمع.
6. أن يكون هناك مساحة بالخريطة الإعلامية للقنوات المختلفة مخصصة لعرض نماذج ناجحة لممارسة العمل الحر في المجتمع لتشجيع الشباب ودفعهم لممارسته.
7. الاهتمام بالعوامل البيئية التي تخرج عن سيطرة الفرد، وترتبط التغيرات في هذه العوامل بالقرارات والسياسات الاقتصادية، وتمثل عوامل جذب كمحفزات أو دعم للعمل الحر أو عوامل طرد .وتنقسم إلى العوامل الخارجية الخاصة وتختلف هذه العوامل من شخص لأخر وتتصل بالفرد بشكل مباشر والبيئة المحيطة به، وتؤثر عليه بصورة خاصة ومن أهمها الاسرة والاصدقاء أو عدد الافراد الناجحين في مجال العمل الحر، بالاضافة إلى الخبرة العملية والمستوي التعليمي، أما العوامل الخارجية العامة فهي العوامل البيئية الخارجية المشتركة بين جميع الافراد، وتتصل بشكل مباشر بالقرارات الحكومية المؤثرة ومن أهمها بيئة الاعمال والاستثمار وما بها من قوانين ونظم تمويل وضرائب وإجراءات، فكلما كانت بيئة داعمة زاد التوجه للعمل الحر._(ابراهيم، 2018)

المبحث الثالث بعض التجارب الدولية في تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة:

3-1: التجربة الالمانية :

بدأ الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا كنتيجة طبيعية لازمة في الثمانينات وحالة الكساد الاقتصادي وانهيار الكثير من المؤسسات الصناعية الكبري ومن أهم الخطواط التي اتخذتها ألمانيا في إطار دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي:

1- اتباع استراتيجية مشتركة فيما يخص اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنشأت الصغيرة والمتوسطة والادارة الجماعية لها ويشارك في وضع الهياكل المشتركة لاتخاذ القرارات كل من أصحاب المنشأت والعاملين بها والحكومة وتهدف هذة الخطوة الي مساعدة المنشأت الصغري والمتوسطة علي القيام ببرامج وخطط تفوق إمكانيتها الادارية والمالية مثل برامج التدريب وتطوير اساليب الانتاج واستخدام التكنولوجيا الحديثة والاستغلال الامثل للموارد وضمان استمرارية العمالة واجراءات الصحة والسلامة المتبعة في العمل والمرونه في الاجور وساعات العمل.

2- اتباع استراتيجية التجمعات أو المناطق الصناعية حيث يتم إنتاج مكونات السلعة الواحدة في منطقة صناعية واحدة بأن يتم توزيع تلك المكونات والخدمات الصناعية اللازمة لها بين المشروعات الصغرة الموجودة في المنطقة الصناعية.

3- إنشاء مؤسسة حكومية تتولي التنظيم والاشراف علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقدم لها الدعم اللازمة.

4- انشاء اتحاد مصارف الادخار الالماني والمتخصص في منح الائتمان للمشروعات الصغري والمتوسطة

5- اتباع استراتيجية التعاون مع الجامعات والمراكز البحثية في مجال تبني الأفكار لاقامةالمشاريع الجديدة في مجالات التجديد والابتكار.

6- تشجيع صادرات المنشأت الصغيرة والمتوسطة ودعمها.

نتائج التجربة الالمانية:

ارتفاع نسبة عدد المشروعات الصغري والمتوسطة الي نسبة الشركات الكبري وارتفاع عدد العاملين فيها والقيمة المضافة الناتجة عنها بالمقارنة بالدول الاوربية الأخري ويرجع السبب في ذلك الي تركيز المشروعات الصغيرة في المانيا علي استخدام التكنولوجيا الحديثة والتدريب وزيادة حجم الاستثمار.

3-2: التجربة اليابانية: (نور الدين و أبو قرين، 2015)

تعتبر واحدة من الدول المتقدمة التي وضعت خططا وسياسات استراتيجية تهدف الي تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما أن النمو الاقتصادي الذي حدث في اليابان كان له الأثر الأكبر علي تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيها حيث دفع هذا النمو الاقتصادي المتسارع هناك بأن أوكلت الشركات كبيرة الحجم للشركات الصغري والمتوسطة صناعة جزء كبير من المنتجات التي تحتاجها الامر الذي أدي الي توفير فرص عمل للمشاريع الصغري والمتوسطة.

الخطط والسياسات التي انتهجاتها اليابان:

ترتكز السياسة اليابانية في مجال دعم وتنمية المشروعات الصغري والمتوسطة علي الركائز التالية :

في عام 1984 تم انشاء مكتب المشروعات الصغيرة والمتوسطة تابع لوزارة التجارة الخارجية والصناعية ويضم مجموعة من الخبراء في المجالات التقنية والادارية ويهدف الي تقديم المساعدات الحكومية المجانية لحصر المشاكل والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغري والمتوسطة وايجاد الحلول المناسبة لها كما يهدف المكتب الي تعريف أصحاب المشروعات الصغري والمتوسطة بأخر التطورات في أساليب الانتاج وطرقه وذلك من خلال عقد ندوات واقامة دورات تدريبية لهم ثم في عام 1999 تم انشاء الهيئة اليابانية للمشاريع الصغري والمتوسطة لتنفيذ سياسات الدولة الخاصة بدعم وتنمية تلك المشروعات.

نتائج التجربة اليابانية:

من الملاحظ علي التجربة اليابانية في مجال دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو تشابهها الي حد كبير مع التجربة الامريكية من حيث توفير التمويل والتركيز علي عنصر التدريب وتوفير الدعم في مجال التسويق وإعطائها حصة من المشتريات والعقود الحكومية والحصول علي إعفاء ضريبي وتوفير ضمان ضد مخاطر عدم سداد القروض.

ومن النتائج التي حققتها التجربة اليابانية في مجال دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي بلغت نسبة تلك المشروعات الي اجمالي عدد الشركات 99.7% بواقع 3.8 مليون منشأة كما بلغت نسبة العاملين بها 70.2% بواقع 33.6 مليون عامل ونسبة مساهمتها في قيمة الصادرات 51.1% بينما نسبة القيمة المضافة الناتجة عن تلك المشروعات بلغت 53.8% بالرغم من المساهمة الايجابية للمشروعات الصغري والمتوسطة اليابانية الا انها أدت الي انخفاض مؤشر تأسيس المشروعات الجديدة الي 3.1% خلال الفترة من 1999-2001 بعد أن كان 5.9% خلال الفترة ما بين 1975-1978 وارتفاع مؤشر اغلاق المشروعات القائمة الي 4.5% خلال الفترة 1999-2001 بعد أن كان 3.8% خلال الفترة من 1975-1978 يدلان علي مواجهة تلك المشروعات بعض المشاكل والمعوقات التي تؤثر سلبا علي أدائها ودورها في دعم الاقتصاد اليابانية.

يمكن الاستفادة من التجربة اليابانية قي دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة كنموذج لتنمية هذا القطاع من خلال نشر الوعي بين الشباب وخريجي الجامعات والمعاهد بأن تمتلك مشروع منتج يحقق حياة أفضل من الوظائف الحكومية بالاضافة الي اهتمام الجهات الرسمية المسئولة عن التدريب والتدريس بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بدراسة التجارب العالمية الناجحة والاستفادة منها فضلا عن تشجيع الشركات الكبري وشركات قطاع الاعمال العام في الاعتماد علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الانتاج بدلا من استيرادها. (أبو خويط و السوقي، 2015، الصفحات 282-283)

3-3: تجربة كوريا الجنوبية:

كانت كوريا الجنوبية تعاني من التخلف والركود وذلك يرجع الي أن الاقتصاد الكوري كان يتسم بخصائص أهمها: (الاعتماد علي سلعة تصديرية واحدة وهي الارز-ندرة الموارد الاقتصادية -ضيق المساحة القابلة للزراعة-الهجرة المستمرة من الريف الي المدن).

وقد قدمت الحكومة الكورية حزمة من الخطط الاقتصادية وكان أولي هذه الخطط خطة التنمية الاقتصادية الاولي للفترة 1962-1966 وكان أهم ما يميز هذه الخطط ارتباطها بتنمية المشروعات الصغري والمتوسطة حيث تعتبر المشروعات الصغرية والمتوسطة في كوريا اليوم القوة القاطرة للنمو الاقتصادية المتواصل ومصدراً هاما لخلق فرص العمل. (أبو خويط و السوقي، 2015، صفحة 284)

وتقدم كوريا الجنوبية نموذجا ملهماً بخصوص الجانبين التشريعي والمؤسساتي علي السواء اذ تعتمد علي حزمة متنوعة من التشريعات لدعم أدوار المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنها (القانون الاطاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتناول قضايا تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحفيز الابتكار والابداع للمشروعات وتعزيز أدوارها التنموية للاقتصاد الوطني (قانون تشجيع التعاقد من الباطن مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة) (قانون تشجيع شراء منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل تأمين التشغيل الدائم لهذة المشاريع من خلال الشراء الحكومي لمنتجات المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة (قانون تشجيع الاعمال المملوكة للنساء) (قانون لدعم مشروعات ذوي الاعاقة) (قانون لدعم الموارد البشرية للاعمال الصغيرة والمتوسطة) حيث يضمن توافر هذه الحزمة من القوانين والمؤسسات اتاحة كافة انواع الدعم والمساندة والخدمات لهذا النوع من المشروعات في بيئة الاعمال الكورية .

4-3: التجربة الهندية :

تعد الهند من أكثر الدول تأثيرا واهتماما بالتجربة اليابانية في مجال دعم المشروعات الصغري والمتوسطة فهي تعاني من ضغط متزايد من معدلات البطالة المرتفعة والفقر فقد كان من أولويات الدولة الهندية تنمية المشروعات الصغري والمتوسطة بهدف تشجيعها وتنميتها كاحدي الوسائل التي تواجه البطالة والفقر الذي يعاني منه أغلب الشعب الهندي فالمشروعات الصغيرة تقدم أكبر عدد ممكن من فرص العمل ومن هذا فقد احتلت هذه النوعية من المشروعات مكانا بارزا في الاقتصاد الهندي ويتضح اعتماد التجربة الهندية في مجال المشروعات الصغري والمتوسطة علي عدة عوامل اساسية أهمها:

- انشاء جهاز قومي للصناعات الصغري والمتوسطة بهدف اعداد وتنفيذ السياسة القومية في مجال تنمية وتنظيم دور هذه المشروعات في الاقتصاد الهندي.
- وضع نظام الاعفاءات الضريبية علي أنشطة المشروعات الصغري والمتوسطة.
- خلق نوع من التكامل بين المشروعات الصغري والمتوسطة والكبري حيث ألزمت المشروعات الكبيرة بتقديم كافة المعلومات المتاحة للمشروعات الصغري والمتوسطة.

البرامج والمساعدات التي تقدمها الحكومة الهندية للمشروعات الصغري والمتوسطة:

- البرامج في مجال التمويل: حيث كانت مشكلة التمويل من أكبر المشاكل التي تواجه الصناعات الصغري والمتوسطة في الهند لذلك قامت الحكومة المركزية في الهند بالعمل علي توسيع قاعدة تمويل المشروعات الصغري فأنشأت عدداً من المؤسسات التمويلية لتقديم القروض اللازمة لهذة المشروعات وذلك عن طريق عدة جهات.
- البرامج في مجال التسويق: تقوم الحكومة الهندية بتقديم المساعدات التسويقية المختلفة بما يحقق زيادة كفاءة الاسواق الداخلية والخارجية مثل شراء الانتاج بسعر أعلي من الصناعات الصغيرة والمتوسطة بدلا من شرائها من الصناعات الكبري واقامة مكاتب لتنمية الصادرات تقوم بتجديد الطلبيات الخارجية. (أبو خويط و السوقي، 2015، الصفحات 283-284)

5-3: تجربة بنجلاديش

بدأت تجربة بنجلاديش في تمويل المشروعات متناهية الصغر بعد الاستقلال عام 1971 حيث واجهت هذة الدولة مشكلات اقتصادية أدت الي حدوث مجاعة بين أفراد الشعب حيث مرت تجربة بنجلاديش بعدة مراحل منذ بدايتها حتي أكتمالها حيث كانت الاسر شديدة الفقر في قرية جورا تعمل في انشطة زراعية برأس مال قليل جدا يتم الحصول عليه من المرابين وان سعر الفائدة المرتفعة الذي يبلغ 10% لم يساعد في تحسن معيشة الفقراء بالقرية كما لم يساعدهم في عملية تراكم رأس مالهم الخاص كما وجد أن المؤسسات المصرفية ببنجلاديش تعزف عن اقراض الفقراء وخاصة النساء منهم حيث قام الدكتور محمد يونس – استاذ الاقتصاد ونظريات التنمية الاقتصادية – بمساعدة طلابه استطاع دراسة احوال الفقراء في 42 قرية محيطة وتبين حاجتهم للتمويل ورأس المال الذي يتيح لهم الاستفادة من عوائد أموالهم فقاموا بإقراض 42 امرأة من الفقراء مبلغ بسيط من موارده الخاصة بدون فوائد أو تحديد موعد لسداد القرض ما ساعدهم علي تحسين احوالهم المعيشية وقد حاول الدكتور محمد يونس في عام 1976 اقناع البنوك التجارية بوضع نظام لاقراض الفقراء (142 شخص لم يتجاوز القرض مبلغ 30 دولار لكل منهم) ولقد رفضت البنوك ذلك بحجة عدم توافر الضمانات لدي الفقراء لاقراضهم مما دفعه لضمانهم امام البنوك مما شكل تحديداً مع ادارتها وبعد نجاح التجربة استطاع تطوير 5 قري (500أسرة فقيرة) وفي عام 1979 اقتنع البنك المركزي في بنجلاديش بنجاح الفكرة وتبني مشروع جرامين أي مشروع القرية أو ما يعرف ببنك الفقراء وفي عام 1981 زاد حجم المشروع ليشمل 5 مقاطعات وبالتالي تأكد فاعلية نظام القروض متناهية الصغر حتي وصل عملاء البنك عام 1983 الي 59 الف عميل يخدمهم 86 فرع وتقوم فكرة البنك علي توفير القروض بشروط مناسبة ومقبولة كما أن البنك عمد الي اقراض النساء ادراكاً بأهميتهن في القيام بالانشطة الاقتصادية وكانت القروض مناصفة بين الراجل والنساء وساهمت الحكومة في بنجلاديش بنسبة 60% من رأس المال المدفوع وساهم الفقراء من المقترضين بنسبة 40% وفي عام 1986 بلغت نسبة الحكومة البنجلاديشية 25% وامتلك المقترضون الفقراء نسبة 75% من رأس مال البنك حتي وصل رأس المال الي 13 مليون دولار وتعتمد آلية عمل بنك الفقراء علي انه صمم علي اقراض الفقراء دون ضمانات من خلال استهداف الاسر الريفية وفي عام 1997 منح البنك نحو 82 مليار دولار من

مدخرات الريفيين تحت مظلة برنامجة الادخاري وتبين ان البنك قد اتاح فرص عمل ذاتيه للعديد من المقرضين حيث تبين أن 33% من المقترضين منه لم يكن لديهم عمل قبل الحصول علي القرض

واهم الدروس المستفادة من التجربة هي:

- تطوع وتصدي المفكرين أصحاب الاعمال الخاصة للعمل العام وخدمة الوطن دون انتظار تدخل الحكومة
- قيادة العمل التطوعي لمساعدة الفقراء وبالتالي اتساع نطاق ومجالات دعم المشروعات المتناهية الصغر
- التصاق المتطوعين بدعم وتمويل المشروعات المتناهية الصغر بالفقراء وصغار المستثمرين وبالتالي تزداد عملية التواصل فيما بينهما وانعكاس ذلك علي قدرة المستثمرين في تحديد الاحتياجات الفعلية لهذة المشروعات
- زيادة امكانية توجيه لانواع مشروعات متناهية الصغر التي تتناسب مع ظروفهم وامكانياتهم وذلك من خلال العمل التطوعي
- توافر عنصر الثقة من قبل الفقراء وصغار المقترضين في من يوفر لهم الدعم المالي والمشورة من المتطوعين
- زيادة قدرة المتطوع بالعمل الاهلي علي الوصول الفقراء وصغار المستثمرين عن الجهات التمويلية الاخري
- المورد الايجابي والمستمر التي تحصل عليه المشروعات متناهية الصغر التي يتم تمويلها عن طريق العمل التطوعي وبالتالي اكتساب هذا العمل لمزيد من المصداقية. (الشرقاوي، الشربيني، و أخرون، 2012)

المبحث الرابع : أهم المبادرات الداعمة للمشروعات الصغيرة والعمل الحر

أ- **مبادرة "رواد النيل"** : قام البنك المركزى برعاية مبادرة "رواد النيل" بالشراكة مع جامعة النيل لمدة 5 سنوات، بداية من عام 2019 تهدف لتمكين الجهاز المصرفى من طرح "خدمات تطوير الأعمال" للشركات الصغيرة والمتوسطة فى مراحلها المختلفة بدءا من الفكرة وحتى مرحلة النمو والنضوج لتشجيع الشباب على ريادة الأعمال وتتضمن المبادرة إنشاء "مراكز تطوير الأعمال" فى المناطق الجغرافية ذات الفرص الاستثمارية لطرح خدمات تطوير الأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتشمل عددا من الأنشطة المختلفة، مثل إنشاء بيت التصميم لمساعدة الشباب على تصميم النموذج الأولى لمنتجاتهم وكذلك إعادة تصميم منتجاتهم القائمة لسهولة تسويقها. (موقع ابداع مصر)

ب- **مشروع (اشتغل حالا)** : يهدف المشروع لتمكين الشباب والسيدات اقتصادياً واجتماعياً من خلال برنامج التنمية بالمشاركة فى المناطق الحضرية بمشروع تدريب وتشغيل الشباب والسيدات فى مناطق شبرا الخيمة وقليوب والخصوص بالقليوبية الممول من GIZ للشباب من سن 18 سنة الى 35 سنة.

ت- **مبادرة شارك"** : وهي مبادرة شبابية للاهتمام بالمنتج المحلي وتقليص الاستيراد تدريجيًا من خلال الاعتماد على التصنيع المحلي، ثم التوجه إلى التصدير وتستهدف بشكل رئيسي شباب الأعمال ومساعدتهم في الإنتاج، والتصنيع في جميع الأنشطة الاقتصادية، كما تسعي المبادرة نحو التنفيذ الفعلي على أرض الواقع للمشاريع، ومساعدة الشباب على توفير فرص عمل، وحل مشكلات التمويل عن طريق التطوع في العمل الجماعي، والتعاون مع الجهات الحكومية والبنوك المصرية حيث يتم التنسيق مع الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، والتعاون مع الجمارك المصرية، لمعرفة المنتجات التي يتم استيرادها بكميات كبيرة، ويتم العمل على توفير خط الإنتاج لها، وإحلال المنتج المستورد بالمنتج المحلي بنفس الجودة ونفس المواصفات. كما تتجه المبادرة إلى إنشاء مؤسسة لتصنيع خطوط الإنتاج، والمعدات بكافة أنواعها.

ث- **مبادرة "بناء مصر"** : حيث دشن مجموعة من رواد العمل الاقتصادى والسياسى والخبراء بمجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مبادرة "بناء مصر" وذلك بهدف مساندة القيادة السياسية فى تحركاتها لدعم رواد الأعمال فى مشاريعهم الناشئة.في جميع نواحى المشروع المختلفة.

ج- **مبادرة بكل فخر صنع فى مصر** : أطلقت وزارة التجارة والصناعة في أغسطس 2016،أول علامة مصرية مسجلة بإسم "بكل فخر صنع في مصر" وكان الهدف الرئيسي هو تفعيل الاعتماد على المنتج المحلي بما يساهم في مضاعفة معدل النمو الصناعي ومساندة المنشآت الصناعية في تطبيق أعلى معايير الجودة ونظم الإدارة وتعتبر العلامة ملكية حصرية لوزارة التجارة والصناعة وتُمنح بواسطة مركز تحديث الصناعة للمنشآت الصناعية المؤهلة من القطاعين الخاص والحكومي، ومع مرور السنوات تحولت العلامة لشعار خاص بالمنشآت التي تطبق معايير الجودة الشاملة المعتمدة من جهات الاعتماد المصرية أو الدولية وتُميز المنشآت المُصنَعة لمنتج مصري عالي الجودة وتسهم علامة بكل فخر صنع فى مصر فى تطوير المصانع حيث يتم تقييم 7 عناصر رئيسية لكل مصنع وهى الإنتاج والجودة والتسويق والموارد البشرية والبيئة والطاقة والاستراتيجية العامة للشركة.

ح- **مبادرة صنايعية مصر"** : وهي المبادرة التي أطلقتها القيادة السياسية وأشرفت عليها وزارة الثقافة ممثلة فى قطاع صندوق التنمية الثقافية تهدف المبادرة الي تدريب الشباب في مجالات الحرف اليدوية (الخزف – النحاس – التطعيم بالصدف– الخيامية – قشرة الخشب وفنون الحلى) ويتم تدريبهم وفق أحدث النظم الدراسية ويشرف عليها نخبة متخصصة من الأساتذة والمتخصصين بكليات الفنون المختلفة بالإضافة إلى الحرفين ذوى الكفاءة العالية العاملين بمركز الحرف بالفسطاط. ونجحت مبادرة "صنايعية مصر" في إحياء ثروة تذخر بها البلاد من التراث المادى فى مجالات الحرف اليدوية المختلفة كما تعمل المبادرة على طرح توجه جديد لإقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر تعمل على تحسين دخل الفرد ورفع الدخل القومى وخلق أسواق جديدة جاذبة للسياحة.

خ- **مبادرة شارع 306، التابعة لصندوق تحيا مصر**: تأتى هذة المبادرة تنفيذا لتوجيهات القيادة السياسية بدعم صندوق "تحيا مصر" لمشروعات الشباب حيث يعد باكورة المشروعات في نطاق محافظة القاهرة، المشروع على مساحة ألف متر مربع، يضم شبابا بوحداتهم المتنقلة، ويعتبر مظلة آمنة لهم لإدارة نشاطهم بـ"آدمية وكرامة" "بدل ما كانوا واقفين فى الشوارع" ومن المخطط أن يكون خلال الفترة المقبلة أكبر ملتقى لمقدمى الأغذية والمشروبات فى مصر والشرق الأوسط، كما أنه يعد بداية لتطبيق وتشجيع عمل وحدات الطعام المتنقلة، كما أن الحكومة تخطط لإقامة شارع 306، بـ 150 موقعا بمختلف أنحاء الجمهورية. (عابدين ، 2018)

د- **مبادرة أيادي مصر**:هي منصة الالكترونية اطلقها وزير التنمية المحلية في يوم المراة المصرية 16 مارس 2021 بهدف التسويق الالكتروني للمنتجات اليدوية والتراثية وذلك بالشراكة مع برنامج الاغذية العالمي وبالتعاون مع شركة إي–أسواق مصر حيث يأتي المشروع في اطار استراتيجية الدولة للتحول الرقمي بهدف تمكين الفئات المهمشة وتقديم الدعم في خلق فرص عمل وتوظيف الشباب والتي تؤدى جميعها الي التنمية في الريف ودعم المجتمعات المحلية وخاصة فئات الشباب والمرأة في تسويق منتجاتهم ودعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر, يمكن لكافة منتجين الحرف اليدوية التواصل مع المنصة من خلال منسق المنصة بكل محافظة أو من خلال الموقع الالكتروني. (وزارة التنمية المحلية، 2021)

" رؤية مصر 2030" وخطتها لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

استراتيجية التنمية المستدامة " رؤية مصر 2030" وخطتها لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يحظي قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحيز كبير في استراتيجية التنمية المستدامة " رؤية مصر 2030" وقد ركزت علي توجهات أساسية منها التحول من الاقتصاد غير الرسمي الي الاقتصاد الرسمي، وتوجهات التمويل المساند للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن بينها اليات لتحفيز البنوك علي تمويل الصناعات المغذية وبرامج لتشجيع نظم ضمان وتمويل الصادارات وضمان المخاطر المالية وتعمل علي تطوير البني التحتية الكبيرة الداعمة لسلاسل القيمة وكذلك ومن ابرزها تاسيس التجمعات الصناعية المتخصصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها جغرافياً مع ربطها بالمصانع الكبيرة بالاضافة الي دعم انشاء المدن المتخصصة في هذا المجال مع التركيز علي تشغيل الشباب والمرأة ويكون هذا الي جانب دعم التوجهات التكنولوجية والابداعية للأعمال الصغيرة خاصة في مجالات:

- الاتصالات والتكنولوجيا المعلومات والتجارة الالكترونية وهنا تجدر الاشارة الي أنه لازال اهتمام مصر بالابتكار والبحوث والتطوير هو اهتمام دون المستوي المأمول حيث يأتي ترتيب مصر ضمن دول المجموعة الثالثة عربياً في المرتبة 95 في مؤشر الابتكار العالمي وقد حققت مصر نسب متواضعة لبعض المؤشرات التكنولوجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث قدمت نسبة 10% منها فقط منتجات جديدة أو محسنة وقدمت نسبة 6% فقط عمليات جديدة أو محسنة خلال السنوات الثلاث الماضية كما أن نسبة 8% فقط لديها انفاق علي البحوث والتطوير (وجاء ذلك وفق مسوح للبنك الدولي –2016)
- انشاء مناطق تكنولوجية في محافظات مصر لتحفيز هذه التوجهات وعلي المدي المتوسط فقد تضمن برنامج الحكومة المصرية 2019/18 –2022/21 برنامجاً رئيسياً لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة يضم عدة برامج فرعية تشمل : (برنامج للاصلاح التشريعي والمؤسسي من خلال اصدار قانون جديد وتطوير الاطار المؤسسي – برنامج تشجيع ثقافة العمل وريادة الاعمال وتوفير بدائل تمويليه وزيادة مشاركة المرأة لتصل الي 48% وبرنامج التكامل مع المشروعات الكبيرة الحجم وتمكين 200 مبادراً صغيراً في هذا المجال لضمان تكامل سلاسل التوريد المحلية ويكون ذلك بتيسير القروض وبتخصيص 10 مليار جنية خلال سنوات البرنامج لتوفير 150ألف فرصة عمل مع توسيع دور المؤسسات غير المصرفية لدعم هذه المشروعات ودعم التوجه التصديري) كما يتضمن برنامج عمل الحكومة ايضا (برنامجاً رئيسياً لتنمية المهارات البشرية) ويهدف من خلال برامج فرعية في سياقة لتعزيز دور مكاتب التشغيل المحلية/ الاقليمية، وتفعيل الاهتمام بتدريب وتنمية قدرات المرأة للالتحاق بسوق العمل وبرنامج للتدريب الصناعي وبرنامج لزيادة فرص العمل لذوي الاحتياجات الخاصة وبرنامج لدمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي من الاقتصاد الوطني وقد أقر جهاز تنمية المشروعات الغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر سنة 2018 استراتيجية وطنية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر يتم تنفيذها بالتعاون بين الجهات الحكومية وغير الحكومية. (العربية، 2019)
- تتعدد آثار المشروعات الصغيرة والمتوسطة الى الحد الذي جعل الجمعية العامة للامم المتحدة تتخذ قرارا في 6 إبريل 2017 بتخصيص يوم 25 يونيو كيوم عالمي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة"، انطلاقاً من كون المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الممكن أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة (يوسف، 2021)حيث يوضح الشكل (1–1) أهم التأثيرات و العلاقات المتشابكة والمتبادلة بين تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جهة و ودورها في تحقيق العديد من أهداف وغايات التنمية المستدامة من جهة أخري. (العربية، 2019)

الشكل رقم 1-1: المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)

المصدر : تقرير التنمية العربية 2019

ماذا فعلت مصر للعمل الحر و المشروعات الصغيرة

تعد المشروعات الصغيرة الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية في مصر، وهدف استراتيجى تتبناه الدولة المصرية، لما لها من دور حيوى فى التنمية، والحد من مشكلتي البطالة والفقر، فأصبح التوجه للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر أكبر محرك للاقتصاديات لتحقيق التنمية المستدامة وتعمل مؤسسات الدولة على تبنى استراتيجية متكاملة لتحقيق نهضة حقيقية من خلال هذه المشروعات ودفع الشباب للاتجاه إليها، حيث تضم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر 6 ملايين عامل يعملون بمليونى منشأة تعمل الدولة على الارتقاء بهم ودعمهم ولذلك أولت مصر هذه المشاريع اهتماماً متزايداً، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة

وهنا من الممكن أن نلقي الضوء علي ما تفعله الدولة المصرية لتنمية المشروعات الصغيرة والعمل الحر من خلال الاتي:

1. مبادرة الرئيس السيسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تعمل الدولة المصرية على تنمية المشروعات الصغيرة من خلال محورين : الأول هو إطلاق الرئيس عبد الفتاح السيسى، مبادرة تخصيص 200 مليار جنيه بأسعار فائدة منخفضة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ونفذ البنك المركزى المبادرة فى يناير 2016 بتوفير 200 مليار جنيه بفائدة 5% متناقصة للمشروعات الصغيرة المحور الثاني ضخ جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، مبلغ 16.7 مليار جنيه لتمويل هذا القطاع مع بداية تولى الرئيس السيسى منصبه فى عام 2014، حتى

نهاية شهر يناير 2018 ، وهو ما يوازى حوالى 50% من إجمالى التمويل الذى قدمه الجهاز طوال فترة عمله منذ 1992والبالغ قدره 34 مليار جنيه. (سعيد، 2020)

2. إنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فى 24/ 4/ 2017 ، تم انشاء الجهاز بحيث يكون تابعا لوزير الصناعة والتجارة الخارجية، ويكون هو الجهة المعنية بتنمية تلك المشروعات، و يأتي ذلك في إطار اهتمام الحكومة بوضع برنامج وطنى لتنمية وتطوير المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتهيئة المناخ اللازم لتشجيعها والعمل على نشر وتشجيع ثقافة ريادة الأعمال والبحث والإبداع والابتكار. (عبد السلام، 2021)
3. أعدت وزارة التجارة والصناعة استراتيجية وطنية لتنمية قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال,(2018–2022) تعكس توجه الحكومة وتتوافق مع استراتيجية التنمية المستدامة لرؤية مصر 2030.
4. قامت الحكومة المصرية بمجموعة من الاصلاحات التشريعية وما تتضمنه من تغييرات مؤسسية وتحسين الخدمات الحكومية والتي تهدف بها إلى تبسيط التعقيدات المختلفة التي تواجه المستثمرين والبنية التحتية وتتمثل الاصلاحات التشريعية والمؤسسية في إقرار قانون الاستثمار الجديد رقم72 لعام 2019 ويقدم هذا القانون مجموعة جديدة من الحوافز والضمانات التي تدعم الاصلاحات الاقتصادية الجارية، ويعزز روح ريادة الاعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فينشئ على سبيل المثال مركز خدمة المستثمرين المنوط به إصدار التراخيص، وتبسيط الاجراءات وتوحيدها من أجل الحصول على موافقة تأسيس الشركات كما جاء ضمن حزمة الاصلاحات التشريعية تعديل قوانين الخدمات المالية غير المصرفية والذي تتضمن قانون سوق المال حيث إنه يقدم أدوات مالية جديدة في سوق المال بما يعزز فرص حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل مثل الصكوك والسندات المتوافقة مع الشريعة الاسلامية –وجاء تعديل قانون الضريبة علي الدخل حيث صدر قرار رقم 172 لسنة 2015 بشأن تعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدخل رقم 91 لسنة 2005 ،وقد استهدف هذا التعديل تشجيع الاستثمار حيث أعطي العديد من المزايا للاستثمار منها: خفض سعر الضريبة من 42 %إلي 20 % واخيراً إصدار تشريع ييسر بيئة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهو قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ (صقر و عبد الحميد، 2021)
5. في ضوء تحسين الخدمات الحكومية والحد من البيروقراطية، وتوفير المعلومات: تم اطلاق مركز خدمات المستثمرين كمحاولة في سبيل القضاء على الروتين والبيروقراطية، وأطلقت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي خريطة الاستثمار التي تقدم نظرة شاملة على العديد من الفرص الاستثمارية في جميع أنحاء البلاد، وقامت وزارة التعليم العالي بفرض مقررين دراسيين متعلقين بريادة الاعمال في مقررات كل كلية لتعريف الطلاب بأهمية ريادة الاعمال، ومنح ماجستير ريادة الاعمال في كثير من الكليات لربط مراحل التعليم المختلفة بثقافة ريادة الاعمال ونشر ثقافة التوجه نحو العمل الحر. (صقر و عبد الحميد، 2021)
6. المشروع القومي للتنمية المجتمعية والشبابية والمحلية (مشروعك) حيث تقوم وزارة التنمية المحلية بتقديم كل التيسيرات لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، والمساعدة في تسويق منتجات الشباب داخليا وخارجيا حيث ظهر المشروع القومى للتنمية المجتمعية "مشروعك"، في الربع الثانى من عام 2015 وهدف المبادرة إحداث تنمية اقتصادية محلية على مستوى كل محافظات مصر على مستوى النجوع والقرى والمدن دفع عجلة الاقتصاد، مبادرة مشروعك تتواجد من خلال 260 مقرا على مستوى 27 محافظة مصرية، وساهم فى إنشاء 183 ألف مشروع وفروا 1,2 مليون فرصة عمل بتكلفة 21,4 مليار جنيه حجم تمويل. (عبد الرحمن، 2021)

7. منصة المشروعات الصغيرة حيث بدأ جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بالتعاون مع شركة تشغيل المنشآت المالية e-finance ، أعمال تطوير منصة المشروعات الصغيرة ، تعمل منصة المشروعات على اتاحة كافة الخدمات والمعلومات التي تقدمها مؤسسات الدولة والبنوك والجمعيات الاهلية لتشجيعك علي البدء في تنفيذ مشروعك الخاص او تطوير مشروعك القائم.. فضلا على اتاحة كافة أنواع الدعم التي تلبي احتياجات جميع فئات وشرائح رواد ورائدات الأعمال من شباب هذا الوطن إضافة إلى ان منصة المشروعات فرصة حقيقية لأصحاب المشروعات غير الرسمية للتعرف علي ابسط واسهل الوسائل التي تتيح لهم الانضمام الي القطاع الرسمي. (منصة المشروعات الصغيرة، 2021)

8. برنامج الحكومة وثقافة العمل الحر وريادة الأعمال حيث تسعى الحكومة فى برنامجها – إلى تشجيع ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال، بإنشاء 200 حاضنة أعمال سنويا، وتصميم برامج ومناهج خاصة بالمدارس والجامعات للتدريب على ريادة الأعمال وتنشيط مسابقات التوعية بثقافة العمل الحر والتدريب المحفز على مزاولته باستهداف 5 آلاف شاب وشابة سنويا ويستهدف البرنامج، زيادة فرص أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر الجديدة والقائمة فى الحصول على الخدمات المالية، من خلال الوصول إلى إجمالى عدد المشروعات الممولة بنهاية سنوات البرنامج إلى 335 ألف مشروع من شأنها توفير 460 ألف فرصة عمل مع زيادة نسبة مشاركة المرأة إلى 48%، بالإضافة إلى تنفيذ 2400 برنامج لنشر الوعى بريادة الأعمال يستفيد منها 4 آلاف شاب وفتاة، وإصدار أكثر من 48 ألف رخصة نهائية وتقديم خدمات الشباك الواحد لأصحاب المشروعات الصغيرة فى 3 محافظات خلال العام 2019/2018 وتعميمها على كافة محافظات الجمهورية عام 2020/2019، (عابدين ، 2018)و لم يخل البرنامج من دعم المرأة وتمكينها اقتصادياً، من خلال تنفيذ برنامج (قرية واحدة، منتج واحد) الذى تستفيد منه 8 قرى ويوفر 10.2 ألاف فرصة عمل لشباب الخريجين وسعت الحكومة لزيادة فرص تشغيل العاطلين من خلال برامج التنمية المجتمعية كثيفة العمالة التى تراعى البعد البيئى، واستهدفت 435 ألف أسرة و17.5 ألف مواطن و207 قري طوال سنوات عمل البرنامج، بالإضافة إلى تحسين مهارات 4 آلاف عامل فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوفير 625 ألف فرصة عمل (يوميا) كما تشمل الخطة، إحداث التكامل مع المشروعات كبيرة الحجم بتمكين 200 مشروع للاستفادة من التشبيك مع المشروعات الصغيرة لضمان تكامل سلاسل التوريد المحلية، وزيادة عدد مشروعات مقدمى الخدمات التى توفر خدمات فاعلة إلى 2000 مشروع ، بالإضافة إلى السعى إلى إقامة المجمعات الصناعية المتخصصة كثيفة العمالة مثل مدينة الروبيكى للجلود ودمياط للأثاث، بالإضافة إلى استهداف دعم التوجه التصديرى للمشروعات الصغيرة و تولى الحكومة اهتماماً بقطاع الزراعة ، حيث تستهدف زيادة القدرة التشغيلية به باعتباره من القطاعات كثيرة العمل وذلك من خلال تنويع مجالات النشاط الاقتصادى والريفى المولدة للدخول والمرتبطة بالزراعة، وأيضا إحياء الحرف والصناعات التقليدية الريفية لتعزيز القدرات الإنتاجية للقرى المصرية. (فخري، 2018)

المبحث الخامس : رؤية مستقبلية لنشر ثقافة العمل الحر

التحليل الرباعي swot للتعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في البيئة الداخلية وكذلك التعرف على الفرص والتهديدات بالبيئة الخارجية لعملية نشر ثقافة العمل الحر

جانب التحليل	عوامل القوة	عوامل الضعف
العوامل الداخلية	1. ارتفاع نسبة الشباب في المجتمع المصري والتي تصل نسبتهم إلى قرابة 26.5 %من التعداد السكاني في مصر بواقع 26 مليون نسمة من الفئة العمرية من 15-29 سنة 11 مليون منهم في المدن و 15 مليون في الريف وهذا العدد من الشباب يعد ثروة قومية يجب الاستفادة منها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر. 2. وجود النية والرغبة لدى عدد كبير من الشباب في إقامة أعمال حرة والعمل بها وذلك نظراً لعدم قدرة الدولة علي توظيف هذا الكم الهائل من الشباب وايضا لما لها من تقدير اجتماعي ودخل اقتصادي أعلى من الوظيفة في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص. 3. اعلان مصر ضمن رؤيتها لمحور التنمية العمرانية بأستراتيجة التنمية المستدامة (رؤية مصر 2030) أنه بحلول عام 2030 تكون مصر بمساحة أرضها وحضارتها وخصوصية موقعها قادرة على استيعاب سكانها ومواردها في ظل إدارة تنمية مكانية أكثر اتزاناً وتلبي طموحات المصريين وترتقي بجودة حياتهم. و لتحقيق استراتيجية التنمية المكانية والتي تستهدف زيادة المساحة المأهولة بالعمران الى أكثر من ٢٥ %من اجمالى مساحة مصر بدلا من نسبة ال 7.8% الحالية، وبالتالى لا يمكن تصور تحقيق الانتشار العمرانى والتنمية	1. قلة الوعي والفهم لدى الكثير من الشباب لمفهوم العمل الحر وأنواعه التي يمكن ممارستها في المستقبل. 2. قلة دعم الاسرة وضعف تشجيعهم وتحفيزهم للأبناء على ريادة العمل الحر. 3. الظروف المالية الصعبة لدى غالبية الشباب مما يضعف من قدرتهم على ممارسة العمل الحر الذي يحتاج إلى تمويل لإقامة العمل الحر. 4. وجود عوامل نقص وندرة بتنمية ثقافة العمل الحر بالمقررات التعليمة والمهن المطلوبة بسوق العمل. 5. وجود نظام تعليم غير قادر على تلبية احتياجات السوق ومع النمو السكاني الكبير ، وارتفاع نسبة الشباب من السكان ، وقصور النظام التعليمي، تواجه مصر تحدي يتعلق بتوفير فرص العمل على نطاق واسع. 6. عدم المعرفة الكافية من جانب المسؤولين المصريين بدور العمل الحر و المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصري ، وفي هذه الحالة يوصى بالمزيد من التدريب. 7. البيروقراطية ودورها في صعوبة الحصول

	المكانية دون تنمية المشروعات الصغيرة التى توفر السلع والخدمات من جهة وفرص العمل من جهة أخرى.	على الائتمان حيث تواجه المنشأة الصغيرة عموماً عقبات كثيرة عند اللجوء للاقتراض من البنوك، حيث ترتفع تكلفة إقراض المنشأة الصغيرة مقارنة بالمنشأة الكبيرة.
العوامل الخارجية	الفرص	التهديدات
	1. يولي الدستور المصري(2014) اهمية كبيرة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وذلك وفقا لما جاء بالمادة (28) منه والتي تنص "تولي الدولة أهتماما خاصا بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في كافة المجالات وتعمل علي تنظيم القطاع غير الرسمي وتأهيلة". 2. صدور القانون رقم 152 لسنة 2020 بشأن تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والذي يسعى إلى نشر وتنمية ثقافة العمل الحر. 3.إمكانية تسخير الدولة لكافة مؤسساتها لتنمية ثقافة العمل الحر بشتي الطرق و المجالات. 4. إمكانية الاستفادة من الشراكة مع رجال الأعمال بالمجتمع في تدريب الشباب لديهم في مصانعهم وشركاتهم الخاصة و تقديم المساعدة للشباب في تنمية ثقافة العمل الحر. 5.امكانية أن تكون الصناعات الصغيرة مغذية وذات علاقات تعاقدية وتدعيم علاقات التشابك مع الصناعات الأخرى الكبيرة لربط المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، مع سلاسل الإمداد المختلفة، لتنمية تسويقها ودمجها مع منظومة التصدير للسوق العالمي.	1. ضعف دور الدولة في تأهيل وتهيئة الشباب للممارسة العمل الحر بالرغم من عجزها و تخليها فاجئة عن توفير فرص عمل لتلك الشباب. 2. عدم وجود ألية متابعة للخطط المستهدفه لنشر ثقافة العمل الحر عن مدي التقدم في انجاز هذه الخطط فضلا عن عدم وجود قوانين ملزمة للمسئولين عن تنفيذ هذه الخطط تجعلهم مجبرين على نشر ثقافة العمل الحر لدى الشباب وتدريبهم على كل ما يلزم من مهارات لازمة لممارسة ذلك العمل. 3. خوف الشباب من الفشل في سوق العمل و وجود تجارب فاشلة لمشروعات الشباب مما يضعف إقبالهم على ممارسة العمل الحر. 4. ارتفاع معدلات الفقر الي ما يقرب من 30% و سوء الأحوال الاقتصادية في مصر مما يقلل القوة الشرائية على المنتجات والبضائع المنتجة من الشباب. 5. الإجراءات الطويلة والمعقدة حتى يحصل الشباب على دعم مالي لمشروعه ، وفي حالة حصوله عليه لا يستطيع توظيف الأموال بشكل جيد نتيجة عدم تقديم المشوره له من قبل الاجهزة المعنية مما يجعله يتعثر في طريقه. 6. المنافسة القوية مع الكيانات الكبيرة مما

	6.إمكانية الاستفادة من جهاز تنمية المشروعات وما يقدمه من دعم للشباب الخريجين وتقديم القروض المالية لهم مما يساعدهم في إقامة مشروعاتهم وأعمالهم الحرة. 7.وجود تقدير اجتماعي بالمجتمع المصري لأصحاب الأعمال الحرة الناجحة لما لها من دخل عالٍ ومكانة مرموقة. 8.وجود عدد كبير من أبناء المجتمع المصري الذين يقدرون العمل ويحترمونه ويسعون له ومن ثم لديهم الاستعداد الكامل لممارسة العمل الحر لكن تنقصهم الخبرة والدعم والمشورة حيث يرصد تقرير صدر عن المرصد العالمي للعمل الحر أنه توجد نية كبيرة لدى الشباب لريادة وممارسة العمل الحر بنسبة 5,55 %وترتيب مصر 2 من 54 دولة أي ارتفاع عدد من يريدون ممارسة وريادة العمل الحر في مصر. 9. إمكانية استخدام الإنترنت والتكنولوجيا الحديثة والصحافة الإلكترونية في نشر وتنمية ثقافة العمل الحر لدى الشباب فضلا عن التطور التكنولوجي السريع في تقنيات الاتصالات الحديثة ومنها وسائل التواصل الاجتماعي من الممكن تسخيرها في خلق فرص عمل جديدة ومتطورة للشباب لممارسة العمل الحر.	يضعف من قدرة الشباب على تسويق منتجاتهم في السوق و يجعلهم يتعثروا بشكل كبير. 7. القيم السلبية للمجتمع و لبعض الاسرة المصرية اتجاه العمل الحر مما يجعل هناك مقاومة لممارسة أبنائهم للعمل الحر. 8. النظرة المتدنية من بعض أبناء المجتمع المصري إلى بعض الأعمال الحرة وممارستها مما يجعل الشباب يحجم عن ممارستها. 9. قصور دور وسائل الإعلام المختلفة في نشر الوعي بالمجتمع بأهمية العمل الحر وفوائد ممارسته للفرد والمجتمع وتنمية ثقافة العمل الحر بالمجتمع. 10.ضعف دور المؤسسات الدينية في نشر الوعي بأهمية العمل وضرورته للفرد والمجتمع والتشجيع على ممارسة العمل الحر ونشر ثقافته بين الشباب. 11.ضعف استخدام الإنترنت وشبكات التواصل في ممارسة العمل الحر عبر الإنترنت في مصر بصفة عامة مقارنة بالدول الأخرى التي ينتشر بها عبر الإنترنت بشكل كبير.

بعد أن تم استعراض الاطار النظري بما يتضمنه من أدبيات ودراسات سابقة، وايضا الاطار العملي بما يتضمنه من استخدام التحليل الرباعي SWOT توصل الباحث إلى عدة نتائج يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

نتائج البحث

1. الدولة وما لها من أجهزة ومؤسسات وما تملكه من سلطات تشريعية وتنفيذية لها دور كبير في تنمية ثقافة العمل الحر لدي الشباب من خلال ما تملكه من ادوات تأثير.
2. هناك قصور من قبل الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني في دعم وتبني الخريجين من خلال مساعدتهم مادياً ومعنوياً علي بدء مشروع صغير خاص بهم يمكنهم فيما بعد من الاعتماد علي ذاتهم.
3. سوق العمل الحكومي في مصر متشبع تماماً وفرص التوظف للخريجين شحيحة جداً علي عكس سوق العمل الحر فهو سوق مفتوح ومتجدد دائما وغير مقتصر علي زمان أو مكان.
4. أن ثقافة العمل الحر أصبحت مطلباً أساسيا في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والتي أدت الي قلة التوظيف وزيادة نسبة البطالة بين الشباب.
5. بين العرض التحليلي للبحث أن ثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده تؤثر علي نشر ثقافة العمل الحر فضلاً عن أن ثقافة المجتمع المصري مازالت غير مدركة لفكرة العمل الحر الحقيقية والمجتمع بغالبيته مازال يصنف الاشخاص العاملين لحسابهم الخاص علي أنهم عاطلين عن العمل.
6. يعتبر عامل المخاطرة والخوف من الفشل هو العائق الاكبر لدي الافراد لدخول سوق العمل الحر.
7. يشكل العمل الحر بديلاً اقتصادياً ناجحا ومعينا للافراد علي تخطي ادراجهم تحت مسمي عاطل عن العمل وايضا بديل افضل عن الوظيفة التقليدية.
8. البيروقراطية تعتبر من أهم معوقات نشر ثقافة العمل الحر وذلك لدورها في صعوبة الحصول التراخيص اللازمة و على الائتمان حيث تواجه المنشأة الصغيرة عموماً عقبات كثيرة عند اللجوء للاقتراض من البنوك، حيث ترتفع تكلفة إقراض المنشأة الصغيرة مقارنة بالمنشأة الكبيرة.
9. أن تنمية ثقافة العمل الحر لدي الشباب ترتبط بمجموعة من العوامل الشخصية التي تتعلق بالشباب الراغب في العمل الحر أنفسهم مثل : ايمان الشباب الراغب في العمل الحر بمهنتهم واتجاهاتهم نحو تطوير الذات والتطور المهني واحتياجاتهم التي يشبعونها من العمل الحر والايمان بأن سوق العمل الحر لا يفتح ابوابه للكسالي والمنتفعين.
10. لوسائل الإعلام المختلفة دور كبير في نشر الوعي وتنمية ثقافة العمل الحر بالمجتمع بأهمية العمل الحر وفوائد ممارسته للفرد والمجتمع.
11. للمؤسسات الدينية دور كبير في نشر الوعي بأهمية العمل وضرورته للفرد والمجتمع والتشجيع على ممارسة العمل الحر ونشر ثقافته بين الشباب.
12. للنظام التعليمي والمقررات التعليمية دور كبير في تنمية ونشر ثقافة العمل الحر والنظام التعليمي المصري به عوامل نقص وندرة بتلك الثقافة فضلا عن أن النظام التعليمي غير قادر علي تلبية إحتياجات السوق وغير قادر علي ربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل محلياً ودولياً.

توصيات البحث

أولا: في مجال التعليم

1. ضرورة وضع خطة استراتيجية قومية لاصلاح التعليم تركز علي قيام المدارس والجامعات بتوعية الشباب عن اهمية العمل الحر واكسابهم المهارات العملية والعملية المطلوبه لنشره مع تبني رؤية ورسالة واضحة عن سياسة الدولة لتشجيع التعليم الذي يحث علي العمل الحر.
2. للتخصص الاكاديمي في مجال المهنة أو العمل الحر دور مهم واذا لم يتمتع الشخص بالدراسة الاكاديمية التخصصية في المجال فيمكنه أن يعمل علي تنمية نفسه ذاتياً بالقراءة والدراسة والاطلاع والبحث والالمام بمفاهيم التسويق واساسياته حيث ان الكثير من الاعمال الحرة تفشل بسبب التسويق.
3. أن ثقافة العمل الحر ينبغي أن تكون مبنية علي وعي وأن تتم بصورة مقصودة داخل المؤسسات التعليمية ويتم من خلالها تعريف الطالب بالعديد من مفاهيم العمل الحر وخصائصه.
4. يجب أن يكون للمؤسسات التعليمية دور بأن تكون علي تواصل دائم مع خريجيها وخاصة الطلبة الذين أسسوا مشاريع خاصة بهم بعد التخرج ويجب أن يتم عرض تلك التجارب الناجحة علي الطلبة لتحفيزهم وخلق روح المبادرة والمنافسة بين الطلبة.
5. الاهتمام بالتعليم الفني وتطويره ومراكز التدريب المهني بما يسهم في الارتقاء بالمستوي المهني للخريجين

ثانياً : علي مستوي المجتمع المدني والاسرة ووسائل الاعلام

1. ضرورة تنمية وعي الأسرة بأهمية وفوائد العمل الحر وتشجيع الأبناء عليه و إلمام الوالدين بالمعلومات الكافية عن العمل الحر وأنواعه ومكانته في المجتمع حتى تتغير ما لديهم من أفكار ويقومون بدور إيجابي تجاه ذلك.
2. محيط الاسرة هو المحفز الاكبر للافراد فينبغي عدم التقليل من شأن ممارسة العمل الحر حتي لو كان العائد المادي قليل ودون الطموحات في المراحل الاولية.
3. تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني مثل الجمعيات الاهلية وجمعيات رجال الاعمال وتوفير التمويل لها لإعادة إقراضها في ظل ما لديها من خبرة في التعامل مع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بأساليب غير تقليدية إضافة الي قدرتها علي متابعة أعضائها فضلا عن الدور الذي تلعبه تلك المؤسسات في نشر ثقافة العمل الحر بين الشباب ودعم المشاريع الريادية سواء بشكل مادي أو معنوي.
4. استحداث برامج تليفزيونية عن مفاهيم العمل من صدق وامانة واخلاص وتفاني واحترام العمل اظهار وسائل الاعلام للمستثمرين وأصحاب الأعمال الحرة بصورة تتناسب مع الرسالة السامية والخدمات والمنتجات التي يقدموها للجتمع.
5. توعية وسائل الاعلام للمجتمع المصري بأهمية العمل الحر كحل لمشكلة البطالة مع العرض المستمر للتجارب والنماذج الناجحة في هذا المجال.
6. تفعيل دور المؤسسات الدينية في نشر الوعي بأهمية العمل وضرورته للفرد والمجتمع والتشجيع على ممارسة العمل الحر ونشر ثقافته بين الشباب وشرح القيم الفضيلة للعمل وتوضح ان العمل الحر هو مهنة الانبياء والمرسلين وان جميع الانبياء والمرسليين كانوا يأكلون من عمل يديهم.

ثالثاً : علي مستوي الدولة ومؤسساتها

1. اجراء تغييرات في التشريعات، والقوانين وتطبيق المواثيق والاتفاقات الدولية التي تسعي الي توفير بيئة استثمارية حاضنة وذلك لتوفير مناخ أكثر جذباً للعمل الحر وخلق روح الاستثمار لدي المجتمع المصري و أن تكون هناك جدية أكثر في احترام هذه التشريعات والمواثيق والاتفاقيات والعمل بها.
2. التركيز علي المهارات الاساسية للإعمال الحرة وتبسيط الاجراءات القانونية والرسمية الخاصة بإنشاء أعمال حره.
3. التوسع في انتشار الشركات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها مثل: شركات التأجير التمويلي, الاستعلام الائتماني, شركات ومؤسسات الضمان.
4. –إنشاء جهاز بحثي لإستكشاف فرص الاستثمار الجديد وعمل دراسات للسوق يتم فيها تحديد أنواع الصناعات والمشروعات التي بها فجوة وأماكنها ويتم توجيه الراغبين في اقامة مشروعات الي هذه المجالات.
5. اعادة النظر في برامج التوظف التقليدية التي تقوم بها الحكومة ممثلة في وزارة القوي العاملة والتي تحاول من خلالها توظيف اعداد من الخريجين في اماكن غالباً لا تحتاج الي هذا العامل بحيث تسخر الامكانيات المادية لصقل وتدريب الخرجيين علي الاعتماد علي أنفسهم عن طريق سلك مسار العمل الحر.
6. يجب أن تقوم الدولة المصرية بعقد تدريبات تحويلية من تخصص فائض الي قريب واكثر احتياجاً وذلك لتقليل نسبة البطالة.
7. تنظيم المعارض المتخصصة لترويج وتسويق منتجات المشروعات الصغيرة ونشر المعلومات التسويقية الالزمة لمساعدتهم على تسويق منتجاتهم داخل مصر وخارجها مع تحمل جانب كبير من تكاليف ذلك نيابة عن أصحاب المشروعات وبمساعدة رجال الاعمال من منطلق المسئولية المجتمعية.
8. تشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة بأسعار فائدة منخفضة، من خلال منحها امتيازات مادية كإعفاءات ضريبية على الارباح المحققة من أنشطة تمويل تلك المشروعات و أن يكون هناك نسبة طواعية أو إلزامية في محافظ كل البنوك لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويجب أن تصل النسبة الي المستوي الذي يتفق مع أهمية هذه المشروعات والحاجة الي قيمتها لما لها من إيجابيات متعددة المحاور.
9. وضع نظام ضريبى مناسب للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ، يتناسب مع حجم أعمالهم ، وحوافز . ضريبية مشجعة على تسجيل تلك المشروعات ضمن القطاع الرسمى بالدولة.
10. البحث عن حوافز ومزايا لدمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي من خلال إجراءات ميسرة للحصول علي التراخيص مع تقديم حوافز ضريبية مع عدم المحاسبة الضريبية بأثر رجعي مع تقديم الدعم الفني والاداري والتمويل لهم.
11. محاولة تطبيق ما يسمي بإسلوب الحماية والذي طبق في بعض الدول من خلال تخصيص سلع معينة لا يتم انتاجها إلا من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلي التزام المشروعات التي تحصل علي مناقصات حكومية بأن يكون هناك نصيب في المدخلات لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المراجع

1. أحمد الجندي. (2008). *المفاهيم الاساسية في ثقافة العمل الحر*. القاهرة: الصندوق الاجتماعي للتنمية.
2. أحمد عمرو ابو الخير. (2017). *دور العوامل الشخصية والبيئية في نجاح ممارسات العمل الحر) "دراسة تطبيقية على خريجي مؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة"*. غزة: رسالة ماجستير.
3. أشرف إبراهيم عطيه. (يناير, 2021). واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري. *مجلة العلوم القانونية والاقتصادية*.
4. ايمان الشربيني . (أكتوبر, 2016). 4- الاجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر. *سلسة قضايا التخطيط والتنمية رقم 275*.
5. تقرير التنمية العربية. (2019). *المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الرؤي والخطط التنموية العربية*. الكويت: المعهد العربي للتخطيط بالكويت - معهد التخطيط القومي القاهرة.
6. جيهان عبد اسلام عباس. (2020). *دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر*. المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة بعنوان :" تمويل وإدارة مشروعات ريادة الاعمال وأثرها على التنمية الاقتصادية ".
7. جيهان عبد السلام. (2 يوليو, 2021). مركز رع للدراسات الاستراتيجية.
8. جيهان عبد السلام عباس. (2020). دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر. *تمويل وإدارة مشروعات ريادة الاعمال وأثرها على التنمية الاقتصادية*. طنطا: جامعة طنطا.
9. حسين عبد المطلب الاسرج. (2010). *المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية*.
10. خديجة عبد العزيز علي ابراهيم. (ديسمبر, 2018). خطة استراتيجية مقترحة لتنمية ثقافة العمل الحر لدى طلاب التعليم الفني في مصر. *مجلة كلية التربية*.
11. علي ابو بكر نور الدين، و سالمة محمد أبو قرين. (يونيو, 2015). تجارب دولية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة. *مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال*،.
12. عمرو محمد جلال أحمد شومان. (2018). *دور البيئة المؤسسية الداعمة للمشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر*. معهد التخطيط القومي.
13. محمد محمود عبد الله يوسف. (يناير, 2021). دور المشروعات الصغيرةوالمتوسطة في تحقيق التنميةالمستدامة... تحليل لتجارب إقليمية عربية رائدة. *المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية*.
14. ممدوح الشرقاوي، ايمان احمد الشربيني، و أخرون. (يونيو, 2012). رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة للمشروعات متناهية الصغير والصغيرة و المتوسطة في مصر في ظل التغيرات الراهنة. *سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 238*،.
15. مهدي محمد القصاص. (2008). العمل الحر آلية لحل مشكلات الشباب. *ندوة علم الاجتماع وقضايا العمل والبطالة في ظل العولمة* جامعة المنصورة.
16. ميرفت محمد راضى،، و ناهض حسين أبو شقة. (سبتمبر, 2020). قياس مستوى إدراك الخريجين لدور منصات العمل الحر فى الحد من مشكلة. *مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية*، صفحة 209.
17. ناجم محمد أبو خويط، و عبد الرازق عبد الله السوقي. (مايو, 2015). تجارب بعض الدول العالمية والعربية في مجال تنمية. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*،.
18. ناهض حسين ابو شقة مرفت محمد راضي . (2020). *قياس مستوي ادراك الخريجين لدور منصات العمل الحر في الحد من مشكلة البطالة*. مجلة جامعة الاسراء للمؤتمرات العلمية.
19. هدير عبد المنصف شحاته. (2016). *دراسة (المشروعات الصغيرة والمتوسطة ... السلاح الاقتصادي للقضاء علي البطالة* . مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية.
20. ياسمين أحمد صقر، و فوزية أحمد عبد الحميد. (يناير, 2021). العوامل المؤثرة علي التوجه للعمل الحر في مصر . *المجلة العلمية للادارة (المنظمة العربية للتنمية الادارية) جامعة الدول العربية*،.
21. *منصة المشروعات الصغيرة*. (2021). تم الاسترداد من https://www.msme.eg/ar/Pages/default.aspx
22. *وزارة التنمية المحلية*. (16 مارس, 2021). تم الاسترداد من https://mld.gov.eg/ar/p/3041/putting-reference-conditions-to-prepare-the-environmental-impact-assessment-studies-for-infrastructure-projects-of-sanitary-landfill

23. اسلام سعيد. (18 نوفمبر, 2020). الدولة تنهض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.. تضخ 200 مليار جنيه بفائدة 5% يستفيد منها 62 ألف مشروع.. الجهاز يوجه 16.7 مليار جنيه منذ 2014 حتى نهاية يناير 2018.. وتمويل 10.13 مليار جنيه لـ409 آلاف مشروع. القاهرة، موقع اليوم السابع. تم الاسترداد من https://www.youm7.com/story/2020/11/18/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D9%87%D8%B6-%D8%A8%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%.

24. عصام عابدين . (22 ديسمبر, 2018). *تحقيقات وملفات*. تم الاسترداد من اليوم السابع: https://www.youm7.com/story/2018/12/22/%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D8%B9-306-%D9%87%D9%86%D8%A7-%D9%8A%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84%D9%85-%D9%81%D8%B1%D8%B5-%D8%B9%D9%85%D9%84-%D9%88%D9%82%D8%B5%D8%B5-%D9%83%D9%81%D8%A7%D8%AD-%D9%84%D8%A2%D9%84

25. علي عبد الرحمن. (26 نوفمبر, 2021). *تقارير مصرية*. تم الاسترداد من اليوم السابع: https://www.youm7.com/story/2021/11/26/%D9%82%D8%B1%D8%B6-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D9%83-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%81%D8%A7%D8%A6%D8%AF%D8%A9-5-%D9%81%D9%82%D8%B7-%D8

26. موقع ابداع مصر. (بلا تاريخ). *مقالات*. تم الاسترداد من ابداع مصر: https://egyptinnovate.com/articles/%D9%87%D8%B0%D8%A7-%D9%83%D9%84-%D9%85%D8%A7-%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%AA%D9%87-%D8%B9%D9%86-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%B1%D9%88%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%84

27. نورا فخري. (9 سبتمبر, 2018). *تحقيقات وملفات*. تم الاسترداد من اليوم السابع: https://www.youm7.com/story/2018/9/9/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7%D8%A9-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D9

الملحقات:

شكل رقم 1-1 المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة SDGs